صدى النقابات

www.syndi-alwafaa.org

العدد الثالث وستون
نيسان ٢٠١٢م/ جمادى الأولى - جماد الثانية ١٤٣٣هـ

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال - تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

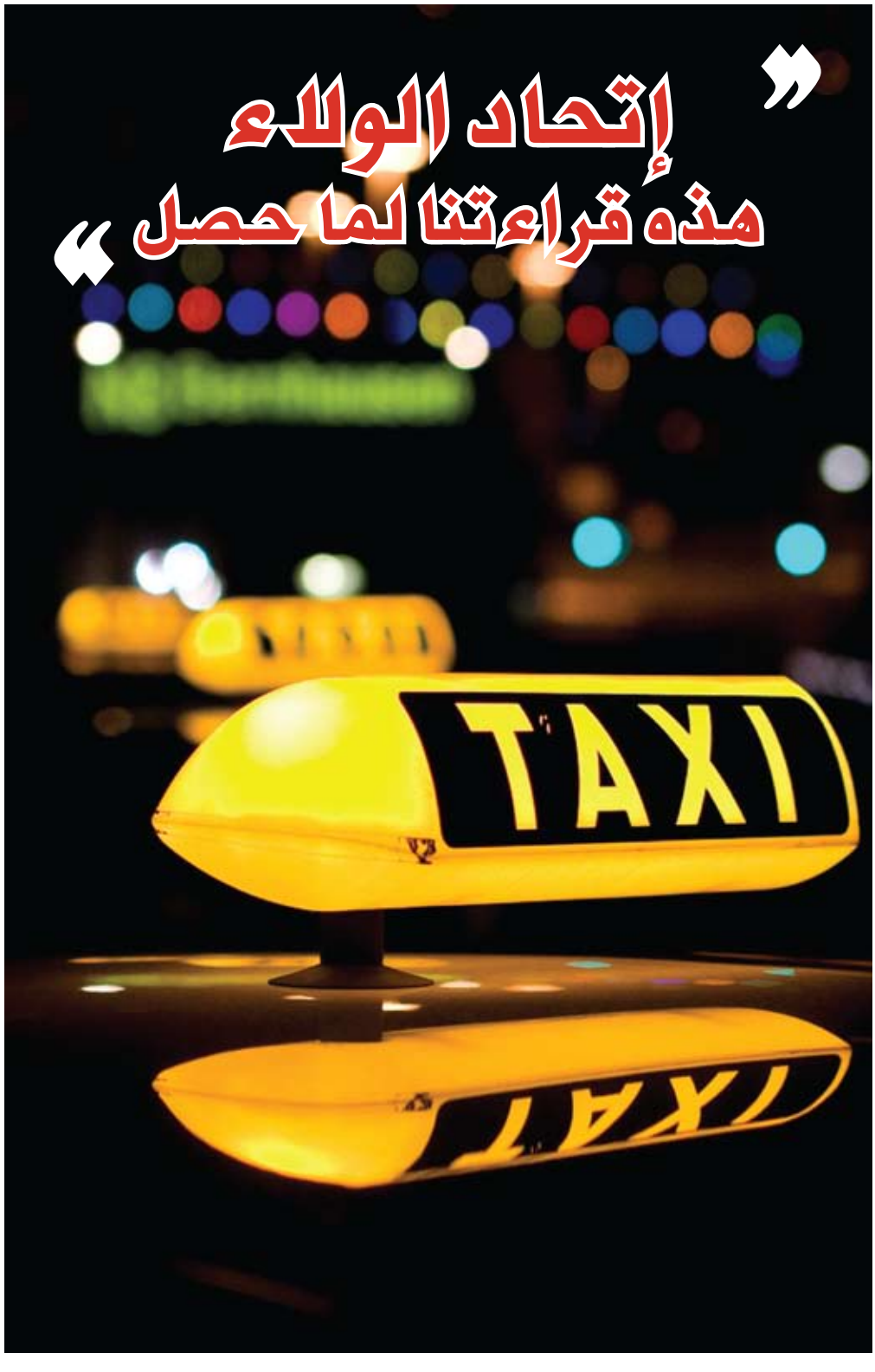

إتحاد الوفاء
هذه قراءتنا لما حصل

حكمة العدد

العمل شرف الحياة

١ أيار تحية إلى العمال في عيدهم

بلى... الحكومة تستطيع خفض سعر البنزين

إن كان اللبنانيون قد أنفقوا ملياراً و٥٠٠ مليون دولار على البنزين في ٢٠١١، فحجم الإنفاق سيرتفع بديمياً في الـ ٢٠١٢. الأسعار لن تنخفض خلال الأشهر الأربعة المقبلة.

الافتتاحية

ما قبل الثقة غير ما بعد..

هذا منطق الواقع، بعد (فنعة) طرح الثقة " الهدية" في جلسة المناقشة العامة في مجلس النواب، ومنطق السياسة والاقتصاد والحكم، يفرض على كل عاقل ومسؤل (متجرد من الأنا والشخصانية والزبائنية وغلبة المال الخاص على المال العام و..)، المبادرة إلى المعالجة "الصادقة"، والأخذ ببعض الملاحظات التي بات يحفظها عن ظهر قلب لكثرة سُماعه لها من القريب والبعيد، خصوصا القيادات النقابية والعمالية، والسعي لإثبات "صدق" نواياه تجاه المواطنين الذين يئنّون من وطأة الفساد المستشري في مفاصل الوطن، والفقر المذل والذي يرزح تحته المواطنون.

لا أحد ينكر على الحكومة جهدها في الحفاظ على الاستقرار الأمني في البلاد، بالرغم من محاولات ١٤ آذار ومن لفّ لفهم، التحريض المتعدد الأهداف، لخلق مناخات متوترة، ونموذج خطابات مجلس النواب للأكتواري فؤاد السنيورة، وجنوحه ومن معه إلى الاتهام والشتم .. خير دليل، وقد تمتع أغلبية اللبنانيين غصباً عنهم وعلى مدى يومين، بمشاهدة حيّة لشخصيات مسرحية المفروض أنها تمثّل الشعب، وبأغلبها صناعة خارجية تُنذر بديمومة القرف والرهانات السخيفة.

خارج هذا السياق، بدأت تباشير ما بعد الثقة، تنذر بأن "الماقبل هو نفسه المابعد"، نفس العقلية الحاكمة على المقدرات، العاجزة عن اتخاذ القرارات الصائبة، والتي تكن العداء للعمال والموظفين بشكل خاص، واللبنانيين بشكل عام. وأولى التخرّصات الحكومية، هو ما تفتقت عنه هذه العقلية الاكتوارية في لقاء اتحادات النقل، حيث عرض الموثوق به الجديد، على الاتحادات المذكورة معادلة حسابية تضاهي لا بل تتفوق على نسبية اينشتاين، وهي أنه في حال قرّر تخفيض سعر صفيحة البنزين للسائقين، فهو مضطر لرفعها على المواطنين، وبراءة، سأل الأكتواري الجديد اتحادات النقل إذا كانت توافق، ولكن الاتحادات رفضت بحجة أن هذا الأمر سوف يضع السائقين بمواجهة الناس. ومن ثم عاد وعرض هذه الفكرة مع الاتحاد العمالي العام في اللقاء الأخير، وأبلغهم رفض اتحادات النقل، وكأنه يدين عدم تلقفهم لهذه الفرصة الذهبية، وإذا كانت هذه البداية بعد الثقة فبؤس الآتي من القرارات.

كما أن من قرارات ما بعد الثقة سعي الحكومة مع مافيا لقمة العيش إلى رفع ثمن ربطة الخبز إلى ٢٠٠٠ ليرة.

أيضاً، من محاسن ما بعد الثقة، أنه ما قبلها كنا نسمع عن بواخر كهرباء، أما الآن فقد تبخرت آمال اللبنانيين بالكهرباء، ودخلنا بدوامة جديدة من الحرص المشبوه على المال العام، مع العلم أن ما طرحته الجمهورية الإسلامية في هذا المجال يصب في صلب الحفاظ على المال العام والخاص، فلماذا ترفض الحكومة أو يتم جهل العرض الإيراني؟!

التقى عمال ومياومو كهرباء لبنان رئيس الحكومة المملوء ثقة، وعرضوا معاناة ٢٥٠٠ عامل، يعملون في كهرباء لبنان منذ ٢٠ عاما، مطالبين بالتثبيت أسوة بالموظفين وهم يقومون بواجبهم الوظيفي، وبعضهم لفظ أنفاسه معلقا على "عواميد الكهرباء"، وما أعظم تأثره وتبنيه لمطالبهم، وكأنه واحد منهم، وها هم منذ اللقاء الشهير قرابة الخمسة أشهر، وما زالوا في الشارع، يصارعون طواحين الحكومة، وكل وزير يرمي على أخيه الوزير أو على رئيس الحكومة أو على..، وما يحتاجونه هو قرار تثبيت لا أكثر ولا أقل.

أساتذة الرسمي، مكانك راوح، من إضراب إلى إضراب، والتلامذة والتعليم يرمقون رئيس الحكومة المعتدّ، لعله يشفق على مستقبلهم.

عمال وفنيو الجامعة اللبنانية "كلية العلوم الحدث"، من اعتصام إلى آخر، ومن مسؤول إلى آخر، عالقون بين مناقصة سياسية من جهة ولقمة عيش خشنة من جهة أخرى، ورئيس الحكومة يسعى إلى مكافحة البطالة، وتحريك سوق العمل، لاستحداث وظائف تحدّ من هجرة الشباب، كيف؟!

عبق مجلس النواب بروائح الصفقات المشبوهة والسرقات والهدر إلى ما لا نهاية، وأدانت الأغلبيةُ الحكومات المتعاقبة، ألا يفرض هذا الكمّ من الفضائح "محلياً وعالمياً" من تشكيل وتحريك لجان تحقيق نيابية أجنبية "رغم عدم إطمئنانا بأغلب حكومتنا وأغلب نوابنا، وأغلب مسئولينا في كل مؤسسات السلطة السياسية والأمنية والقضائية" لاسترداد المال المنهوب منذ سنة ١٩٩٠م، وعلى رأسهم ال١١ مليار دولار، ومليارات الهبات، والمناقصات والتلزيمات.. والسنيورة.

هل يتلقف رئيس الحكومة الثقة الجديدة، ليسجّل في سجل الحكومات الأسود، ولو صفحة بيضاء واحدة، أو بعض أسطر؟ ويفتح للأجيال القادمة كوة نور تعيد الثقة بالوطن ومؤسساته.

الفهرس

السنة ٧ والعامل مداد حروفها

تتابع صدى النقابات في عددها الثاني والستون عهدها مع القارىء المهتم وتقدم له الخبر والتحليل في ساحة اهتمامه متوخية بيان الواقع وصدى الكلمة والعامل مداد حروفها.

صدى النقابات

شهرية نقابية داخلية تعنى بشؤون العمل والعمال. تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

٤ بلى الحكومة تستطيع خفض سعر البنزين

٥ اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان: لماذا يتم تغييب مطلب تفعيل النقل العام المشترك

حدث الشهر

٧ غصن: ماضون في إضراب ٣ أيار ... ارتفاع سعر البنزين يؤكد أحقية التحرك

٨ طليس ونجدة اصرا على تنفيذ الاضراب واتحاد الولاء ونقابات في البقاع والشمال دعت الى يوم عمل عادي

أنشطة وأخبار نقابية

١٠ رئيس اتحاد الوفاء: التنمية الشاملة غير ممكنة مع وصفات البنك الدولي واللااستقرار

١٠ لقاءات نقابية واسعة لرئيس اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

١٢ نقابة مكاتب السوق دعت الى الاستفادة من تمديد مهلة تخفيض الغرامات على متاخرات رسوم السير والميكانيك

١٢ نقابيو البقاع: اهمال منطقة البقاع متعمد

أخبار نقابية متفرقة

١٣ نقابات عمال البناء والاخشاب بحثت الازمات المعيشية ودعت الى المشاركة في التحركات النقابية والشعبية

١٣ اداء وزير الطاقة جبران باسيل في ادارة قطاع البترول مبهم وانفعالي

١٤ اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في الشمال.. دعم كامل لتحرك نقابتي موظفي مصفاة طرابلس للبترول وشركة نفط العراق (المصب) وعمالهما

١٥ ورشة تدريبية للمكتب العمالي لحركة «امل»

١٥ العاملون في شركة الخرافي الجامعة اللبنانية الحدث طالبوا بإبقائهم في عملهم كذلك المياموا وجباة الإكراء

١٥ اتحاد نقابات عمال ومستخدمي المواد الغذائية في لبنان رفض التلاعب برغيف الشعب

١٦ الافران تبتز ووزير الاقتصاد يرضخ قرار اداري بمفعول رجعي برسم شورى الدولة

١٧ جبهة التحرر العمّالي: صناعيون يتمادون بتشغيل الأجانب

١٧ عدوان حكومي على خبز الفقراء بمناسبة الأول من أيار

ركن المزارعين

١٩ أطلق اتحاد نقابات المزارعين في لبنان إنماء المعرض الزراعي الخامس في لبنان تموز ٢٠١٢

٢٠ استكمال اشغال معمل اعلاف السمك في الهرمل

٢٠ برنامج لدعم مربي الأبقار وزراعة الأعلاف

٢١ تجمع هيئات قطاع الزيتون: الزيوت المغشوشة أجنبية

٢١ ورشة عمل عن انشاء مزارع تربية الاسماك والصيد البحري

ملف العدد

٢٣ المحتل يكرم ومن يحترم القانون يظلم

٢٤ مشروع الإيجارات الجديد: المستأجرون القدامى إلى الشارع!

٢٥ هيئات المستأجرين تجدّد رفضها مشروع الإدارة والعدل: الإيجار التملكي وهم... والحل بتفعيل المجلس الاقتصادي

تحقيق العدد

٢٦ ألف موظف في القطاع العام: «وينيّي الزودة»

ألف ياء النقابات

٢٨ موسى فريجي: توفير فرص العمل.. وليس في فرض أجور

ألف ياء الاقتصاد

٢٩ تصحيح قنوات التوزيع... والتمويل

أخبار نقابية عربية

٣٠ حفل تأبين وداعي للشهيد التونسي عمران كيلاني المقدمي...ام الشهيد: سلامي الى السيد حسن نصرالله

عيون على العدو

٣٤ حرب ثقافة في إسرائيل

ثقافة إسلامية

٣٥ عزة المؤمن وكرامته

عنوان الغلاف

بلى... الحكومة تستطيع خفض سعر البنزين

إن كان اللبنانيون قد أنفقوا ملياراً و٥٠٠ مليون دولار على البنزين في ٢٠١١، فحجم الإنفاق سيرتفع بديهياً في الـ ٢٠١٢. الأسعار لن تنخفض خلال الأشهر الأربعة المقبلة. الحصار المحتمل على إيران قد يجعل سعر البنزين عند مستوى قياسي. الحلول موجودة ولا أحد يسأل، وعلى قلب المواطنين والنقابات أجمعين «متل العسل»

رشا أبو زكي

كلا، لن تنخفض أسعار البنزين. في ١ حزيران من المتوقع أن يفرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حصاراً على إيران. النتيجة انخفاض في حجم العرض، وارتفاع في الطلب. السعودية تصرح بأنها قادرة على سد النقص الذي سيسببه الحصار على إيران، وهذه الأخيرة تؤكد أنها ستغلق مضيق هرمز (فإيران لن تقف متفرجة على استبدال نفطها بالنفط السعودي)، ليتوقف حينها ضخ النفط السعودي إلى الأسواق.

وبالتالي قد نشهد مستويات تاريخية في نقص العرض النفطي في الأسواق العالمية، ما سيرفع الأسعار أضعافاً. هذا السيناريو ليس مزحة، قد يتحقق خلال شهرين من الآن. لكن مع فرضية أن الحصار «ما صار»، فإن أسعار البنزين تشهد ارتفاعات متواصلة بين ١٥ آذار و١٥ آب من كل عام بفعل تزايد الطلب في فصل الصيف، وبالتالي قد يصل سعر صفيحة البنزين إلى ٥٠ ألف ليرة في الصيف المقبل، وبكل سهولة. الأربعاء المقبل، سيرتفع مستوى السخط لدى المواطنين، فالبنزين سيتخطى الـ ٤٠ ألف ليرة. كذلك تشير دراسات تحليلية نشرتها «cnn» أخيراً إلى إمكان وصول سعر برميل النفط إلى ما بين ٢٣٠–٣٢٠ دولاراً للبرميل في غضون السنوات الـ ١٥ المقبلة، إذا تطورت الأزمات الحالية على مستوى العالم أو على مستوى المنطقة العربية خصوصاً، باعتبارها الحجر الأساس الداعم لإنتاج النفط في العالم... قد يخرج مسؤولون، ومنهم وزير الطاقة والمياه جبران باسيل، ليعلنوا أن السعر المحلي مرتبط بالسعر العالمي، وبالتالي «لا حول ولا قوة». قد يطرح باسيل أيضاً مشروع «السيارات على الغاز»، ليقول إنه البديل. فهل هذا بديل فعلي؟ وهل الحكومة ستنأى بنفسها أيضاً عن تحييد لبنان عن ارتفاع الأسعار، بدعوى أن الأمر ليس بيدها؟

مشروع سيارات الغاز هو «ترف» وليس حلاً؛ إذ إن عملية نقل «موتورات» السيارات من البنزين إلى الغاز تكلّف المواطن ١٨٠٠ دولار في الحد الأدنى، (طبعاً قبل أن يسيطر الاحتكار على تجارة هذه المحرّكات)، كذلك إن عملية التحويل اختيارية وليست ملزمة، فيما لا مراكز تخزين لهذا النوع من الغاز، ولا محطات خاصة لضخ الغاز إلى السيارات. يقول الخبير النفطي ربيع ياغي إن الحلول في مكان آخر، موجودة ومتوافرة، لكن لا يوجد من ينفذها. فلنفند ما يطرحه ياغي على الحكومة المدعية العجز:

١ ـ يجب إعادة النظر في جدول تركيب أسعار المحروقات؛ إذ يجب أن تُحدد الأسعار على أساس شهري لا أسبوعي. فاستقرار السعر يؤدي إلى استقرار في السوق، ويكون أخف وطأة على المستهلك. كذلك يجب استبعاد الضرائب الجمركية وإلغاء الـ TVA عن البنزين وأنواع المحروقات كافة؛ لأن المحروقات مواد استراتيجية وحاجة أساسية للمواطنين. كذلك يجب فتح باب الاستيراد الحر، وأن تدخل الدولة في عملية استيراد البنزين (وتخزينه) لخلق نوع من المنافسة. لكن إلغاء الضرائب طرح غير واقعي في ظل عدم وجود موازنة وعدم قدرة الحكومة على فرض ضرائب أخرى لتغطية انخفاض إيراداتها؟ يجيب ياغي: «إلغاء الضرائب عن المحروقات هو الطرح الواقعي، أما غياب الموازنة فهو ما يمكن اعتباره غير واقعي». إضافة إلى ذلك، تعتمد فرنسا مازوتاً صديقاً للبيئة لسياراتها، يمكن استيراده ليصبح خياراً متاحاً أمام المستهلك اللبناني.

٢ ـ أي بلد في العالم غير منتج للنفط ومستورد بالمطلق للمشتقات البترولية كافة ترتبط أسعاره المحلية بأسعار النفط العالمية مباشرة؛ إذ إن البنزين والمازوت والغاز ووقود الطائرات... تأتي من عملية تكرير النفط الخام وتصنيعه. في لبنان مصفاتان للتكرير في الزهراني وطرابلس، ولكنهما اليوم خردة وغير قادرتين على التكرير. لذا، يجب أن يكون المشروع الأول

للحكومة وضع استراتيجية الأمن «الطاقوي» عبر توفير مصفاة تكرير بطاقة ١٥٠ ألف برميل يومياً، وهي تستطيع توفير الاحتياجات النفطية كافة للسوق المحلية حتى ١٥ عاماً. والمصفاة مشروع استراتيجي وأساسي لتوفير الإمداد بالمحروقات وتجنب تقلبات السوق العالمية. علماً بأن بناء مصفاة في لبنان يحتاج إلى ما بين ١٨ إلى ٢٤ شهراً، لأن البنى التحتية متوافرة.

٣ ـ يجب أن يكون هناك مخزون بنزين استراتيجي إلزامي للشركات ووزارة الطاقة. الأخيرة تملك أكبر قدرة تخزينية بنحو ٦٠٠ ألف طن في خزانات طرابلس والزهراني، وهذه القدرة يجب أن تستخدم. كذلك يجب أن تلزم الدولة الشركات بالتخزين وفق قواعد وأسس واضحة؛ فهذه الشركات تستأثر بالسوق اللبنانية، والسوق لها حق على هذه الشركات بتوفير مخزون استراتيجي إلزامي لـ ٣٠ يوماً على الأقل، بهدف تجنب تقلّب الأسعار العالمية.

تشرح دراسة للباحث النفطي العراقي وليد نزهت نشأت، أن دول العالم غيرت سياستها تجاه الطاقة تغييراً جذرياً بعد أزمة ١٩٧٣ النفطية، وما عاناه كل بلد على درجات؛ إذ قررت الحكومات الصناعية في ذلك الوقت تنويع مصادر الطاقة وتنويع مصادر شراء البترول والغاز. وخصوصاً اليابان وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وغيرها... وفي هذا السياق، يشير الخبير الاقتصادي جاد شعبان إلى أن الأسر اللبنانية تدفع بين ٣٠ إلى ٤٠ في المئة من ميزانيتها على النقل، بسبب غياب النقل العام. وتنفق الأسر ٢٠ مليون دولار سنوياً على الأمراض الناتجة من التلوث، نتيجة غياب خطة النقل كذلك. ومن ناحية أخرى، يؤثر ارتفاع سعر البنزين على المواد الاستهلاكية كافة؛ فلبنان بلد مستورد لا منتج، وعمليات نقل البضائع تحتاج إلى وسائل النقل، التي تعتمد أساساً على البنزين. كل ذلك يؤدي إلى زيادة التضخم وتدهور في المستوى المعيشي. كذلك تدفع الدولة ٤٠٠ مليون دولار سنوياً كبدلات نقل لموظفي القطاع العام. كل هذا الإنفاق سببه واحد: عدم إقرار خطة النقل العام، وعدم صياغة أي استراتيجية نفطية في لبنان. ويرى شعبان أن تأمين الدولة مخزوناً استراتيجياً من البنزين، يساعدها في التدخل بالسوق المحلية لخفض سعر هذه المادة على المواطنين حين يرتفع السعر عالمياً. أما عدم القيام بهذه الخطوة، فله مبرر واحد: القطاع الخاص هو الدولة، وشركات النفط المسيطرة على السوق يملكها نواب ووزراء أو مقربون منهم، وبالتالي لن يخزّن لبنان ولن يكرر ولن يستورد، ما دامت الدولة فيه يسيطر عليها كارتيل النفط.

جريدة الاخبار

حذر من أية رشوة تدفع للسائقين

اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان: لماذا يتم تغييب مطلب تفعيل النقل العام المشترك

عقد المجلس التنفيذي لاتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان جلسة له بتاريخ ١٩-٤-٢٠١٢ عرض فيها لاجواء المناقشات التي جرت بين اتحادات قطاع النقل البري واللجنة الوزارية برئاسة رئيس الحكومة يوم ١٧ -٤-٢٠١٢، ما شهدته الجمعية العمومية لاتحادات ونقابات قطاع النقل البري في الاجتماع الذي اقر تاجيل الاضراب الذي كان مزمع تنفيذه في ١٩-٤- ٢٠١٢، واصدر اتحاد الولاء البيان التوضيحي التالي:

يؤكد اتحاد الولاء لنقابات المواصلات في لبنان انه جزء من التحرك الاخير لاتحادات قطاع النقل البري على اساس المطلبين الاساسيين، خفض سعر صفيحة البنزين والمازوت وتثبيته لجميع اللبنانيين بما فيهم السائقين العموميين،وتفعيل النقل العام المشترك لتشمل خدماته جميع الاراضي اللبنانية، ضمن خطة نشر تصاعدية للاتوبيسات، وتوفير البنى التحتية لها.

وها نحن بعد تأجيل الاضراب نحذر من أية رشوة تدفع للسائقين تحت أي عنوان، وخصوصا رشوة السعر الخاص للبنزين للسائقين العموميين، ونهيب باتحادات ونقابات قطاع النقل البري ان تخضع للرشوة، وتساعد الراشي على هدر المال العام والتفريط باموال جميع المكلفين اللبنانيين، هو موقف تاريخي يكبر فيه العمل النقابي لقطاعات النقل او ينحدر الى مستوى الاستغلال الرخيص لتعاطف الناس وتاييدها لتحركهم، ويلفت اتحاد الولاء الى ان الاقدام على رشوة السائقين بهذه الطريقة مرة اخرى، يؤكد عقم الادارة اللبنانية، وقصر نظرها، وتفريطها بحقوق الشعب اللبناني، الذي ما عاد يستسيغ هكذا معالجات نقابية أو حكومية لملفات حساسة كملف ارتفاع اسعار المحروقات، وندعو الى تحمل المسؤوليات الرسمية بشكل جدي بعيدا عن استخدام المال العام لرشوة القطاعات النقابية المتحركة في هذا المطلب او ذاك، دعما او اسعارا خاصة والانصراف الى مناقشة المقترحات الجدية المتعلقة باستيراد البنزين من قبل الدولة واعادة تشغيل المصافي المعطلة عن العمل بارادة سياسية، وبحث جدي لتنويع مصادر الاستيراد طلباً للسعر العالمي الأقل.

ونسأل باستغراب لماذا يتم تغييب المطلب الثاني الاساسي لاتحادات النقل وهو تفعيل النقل العام المشترك الذي لم نسمع عنه شيئاً، في الاقتراحات المتداولة ولماذا لا توضح لنا اللجنة الوزارية المكلفة واتحادات قطاع النقل ما هي فاعلة بهذا الملف المطلبي الحيوي للبنانيين والذي هو احد اهم وسائل تخفيف اعباء ارتفاع اسعار المحروقات عن المواطنين وعن موازنة الدولة.

اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان

هذه قراءتنا لما حصل في ٢٦-٤-٢٠١٢
وهذه ثوابتنا في العمل النقابي

اثر الاضراب الذي اصرت عدد من الاتحادات والنقابات في قطاع النقل البري على تنفيذه في لبنان يوم الخميس في ٢٦-٤-٢٠١٢، ناقش المجلس التنفيذي لاتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان الأجواء والمواقف التي رافقت مجمل التحرك المطلبي لقطاع النقل البري في لبنان، وربطا بما اعتمده الاتحاد من استراتيجيات وسياسات واستراتيجيات في مؤتمره السنوي الذي عقده مؤخرا في "مليتا" قلعة الجهاد والمقاومة، وخلص في قراءته للمواقف والوقائع التي رافقت التحرك المطلبي الأخير لاتحادات ونقابات قطاع النقل البري الى ما يلي:

اولا: يوجه اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات التحية للسائقين والنقابيين الذين نفذوا الاضراب بتاريخ ٢٦-٤-٢٠١٢، والذي كان يرغب بتأجيله، وذلك كحق نقابي مشروع لهم، وتعبير عن رأ ي نحترمه، ونقدر عاليا احترام القيادات النقابية المنفذة له لرأينا وحرصها على وحدة العمل النقابي في قطاع النقل البري. ونوجه نفس الاحترام والتقدير للسائقين والنقابيين الذي التزموا عدم الاضراب وساهموا بجعل يوم الخميس ٢٤-٤-٢٠١٢ يوما عمل عادي في عدد واسع من المناطق اللبنانية، وبذلوا من أجل ذلك جهودا، ليس أقلها التعرض لهم للأسف ولمن يقلونهم من قبل زملاء أو من قبل مستغلين للدعوة للاضراب.

ثانيا: لقد بذل السائقون العموميون والنقابيون الذي نفذوا الاضراب جهودا، نحن نعتبرها مخلصة لما توجهوا اليه في هذا الاضراب، فاعربوا بذلك عن صدقية عالية في احترام قراراتهم واهدافهم، وفي التعبير عن مدى معاناتهم بارادتهم، وبنفس الوقت نستغرب دخول ارادات أخرى، وفي مناطق معينة على تحركهم، بانواع من أنشطة نُفِّذت وما كانت في قرارات اتحادات النقل ونقاباته، لا شكلا ومكانا. ونترك ايضاح ذلك للقيادات النقابية التي تحملت مسؤولية تنفيذ الاضراب.

ثالثا: نحب أن نؤكد، كما أكد زملاؤنا الذي نفذوا الاضراب، أن الاختلاف في وجهات النظر في العمل النقابي والمطلبي خصوصا هو أمر طبيعي، وحق مشروع، ونوضح أن موقفنا الذي دعا لعدم الاضراب كان بحكم الاختلاف مع زملائنا على منهجية العمل النقابي وأساليبه، وعلى قراءة مختلفة كليا لنتائج الحوار مع اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الحكومة ، فنحن اعتبرناها ايجابية وهم ارادوا أن تكون سلبية.

رابعا: في المطلبين الذين اتفقنا عليهما مع زملائنا في اتحادات ونقابات قطاع النقل البري، ليكونا أساسا لتحركنا المطلبي الواحد وهما ارتفاع أسعار المحروقات، وتفعيل النقل العام المشترك، فان اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان يؤكد على استمرار تحركه المطلبي في ساحتيهما، حتى ايجاد حل لمعاناة المواطنين المتأثرين بارتفاع أسعار المحروقات، ونعتبر أن تفعيل النقل العام المشترك هو أحد أهم الحلول لهذه المعاناة شرط أن يكون تفعيل النقل المشترك أيا تكن مراحله المتدرجة، ضمن استراتيجية توفير نقل وانتقال منظم ومستديم وآمن وأقل كلفة، لافراد ومجموعات وبضائع ومنتجات وحركة اقتصاد جميع اللبنانين وبما يغطي جميع الاراضي اللبنانية.

خامسا: إن اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان يرى أن الحوار الجاد القائم على التعاون الصادق بين الحكومة الحالية والاتحاد العمالي العام بما فيه اتحادات ونقابات قطاع النقل البري ونقابات وهيئات المجتمع المدني الأخرى، هو السبيل الافضل لفتح الافاق، وحلحلة العقد السياسية والمالية والفنية المحيطة بمطلب ارتفاع اسعار المحروقات وتفعيل النقل المشترك، تمهيدا لايجاد الحلول المطلوبة لجميع اللبنانيين، ونأمل أن يوفق الجميع لذلك بمنطق الحوار والجدية وعدم الضن باية امكانية، وسواء أكان ذلك بمشاركتنا أم بعدمها، الا أن مشاركتنا المقبلة ضمن أية صيغة من الصيغ مرهونة باقلاع البعض عن السعي للحصول على مكاسب صغيرة وآنية من ملف اجتماعي واقتصادي كبير، يعني استقرار الوطن والدولة، ويعني مصالح جميع اللبنانيين، وليس فئة محددة منهم فقط.

سادسا: إن المطلبين المذكورين قد تبناهما الاتحاد العمالي العام، ونعتبر هذا التبني بالاساس خطوة أولى نحو تبن نقابي أوسع، يشمل نقابات وروابط التعليم، ونقابات المهن الحرة، ومجمل الهيئات الاقتصادية، ونحو تبن شعبي أوسع، ندعو له لتوفير الارضية النقابية والشعبية والسياسية الضاغطة أكثر، فما نراه أنه ليس بالاضراب وحده ولا حتى بالاعلان عنه بين الفينة والأخرى لهذا المطلب أولذاك، يتحقق الضغط الايجابي المطلوب على صانعي القرار السياسي–وأكثر المطالب العمالية والشعبية تحتاج لقرار سياسي– فعلينا أن نقطع أشواطا من الانشطة التعبوية والاعلامية، واللقاءات الحوارية والانضاجية، والتجمعات والتفاهمات، قبل الوصول الى لحظة الاضراب والتظاهر التي لا بد للشارع وللرأي العام أن يفرضها، وليس القرارات التركيبية التهويلية ، التي غالبا ما تحشرنا في العاب باتت معروفة وداعية للاحباط واليأس من كل تحرك مطلبي ونقابي.

أخير: نقول قولنا هذا، راغبين أن نفتح به صفحة جديدة من العمل النقابي المشترك، ومن النظرة السياسية والاعلامية والشعبية للعمل النقابي المطلبي في هذا البلد، مع ادراكنا، ويقيننا أن استخلاصات أخرى لآخرين في ساحاة العمل النقابي لما جرى في ٢٦-٤-٢٠١٢، وفي ساحة العمل النقابي للنقل البري، موجودة، نأمل معا أن نطلع عليها، الا أنه هذا هو استخلاصنا وهذا ما احببنا أن نعرضه عليكم وشكرا لاستماعكم.

إرضاء السائقين لن يُلغي إضراب ٣ أيار

غصن: ماضون في إضراب ٣ أيار... ارتفاع سعر البنزين يؤكد أحقية التحرك

أعلن رئيس «الاتحاد العمالي العام» غسان غصن مضي الاتحاد في تحركه المقرر مطلع أيار المقبل «بغضّ النظر عن حل قضيتي السائقين العموميين والأفران»، وعزا ذلك، في تصريح صحافي، إلى «أن ما يطالب به الاتحاد هو إلغاء الضريبة عن البنزين لجميع اللبنانيين»، وذكّر بأنه اقترح على الحكومة «أن تبادر أولاً الى استيراد البنزين من نوع ٩٠ أوكتان الأرخص ثمناً ويتلاءم مع سيارات المواطنين العاديين ويتميّز بالتالي بسعره المتدني وبإعفائه من الضرائب»، مشيراً الى ان «مَن يريد استخدام البنزين من نوع ٩٨ أوكتان ولا سيما الأثرياء، فيمكنه ذلك».

أما الدافع الآخر لتحرك الاتحاد العمالي فهو تعزيز النقل المشترك «الذي يشكّل حاجة لجميع اللبنانيين للتنقل إن في العاصمة أو المحافظات والأقضية، وأن يكون شاملاً كل المناطق اللبنانية». وكرّر غصن مطلب الاتحاد وقف التهديدات الدائمة بحرمان المضمونين من الاستشفاء في ضوء الخلاف بين نقابة المستشفيات والهيئات الضامنة، «وموضوع الخلاف ليس من مسؤولية المضمون أصلاً كما انه لا يتحمّل وزره، بل المسألة متعلقة بالتوازن المالي الذي إذا أمّنه أصحاب العمل والدولة، فعندئذ تحل مشكلة التعرفة».

أضاف: «في ضوء كل هذه الأسباب، نحن كاتحاد عمالي عام ماضون في الإضراب العام المقرر في ٣ أيار المقبل، وجاء ارتفاع سعر صفيحة البنزين الى ٤٠ ألف ليرة ليؤكد على أحقية هذا التحرك».

وفي هذا السياق، وتحضيرا للإضراب، دعا «الاتحاد العمالي» أعضاء المجالس التنفيذية للاتحادات للمشاركة في اللقاء النقابي الموسع في مقر الاتحاد في الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء، الذي يصادف عيد العمال.

وإضافة الى المطالب الواردة أعلاه يطرح غصن «دفع غلاء المعيشة لموظفي ومتعاقدي القطاع الغام، ومواجهة تهديدات نقابة أصحاب المستشفيات ورفضها استقبال مرضى الصندوق الوطني للضمان

وقال رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن في تصريح له بتاريخ ١٩-٤-٢٠١٢ " إن ما يوافق عليه قطاع النقل البري بشأن تحديد سعر لصفيحة للسائقين فقط لا يغيّر في موقف الاتحاد العمالي أو مطالبه. لافتا الى ان الهدف من الإضراب العام الذي دعا اليه العمالي العام في ٣ أيار هو للمطالبة بإزالة كامل الرسوم والضرائب عن صفيحة البنزين ولكافة المواطنين.

واضاف ان كافة مطالب الاتحاد العمالي تعتبر رئيسية مثل اقرار زيادة الرواتب للقطاع العام، وحلّ مشكلة المستشفيات والكف عن تهديدها

بعدم استقبال مرضى الضمان وتعزيز النقل العام وغيرها.

واكد ان لا تراجع عن الاضراب المقرّر في ٣ ايار قبل ان تقرّ الحكومة القرارات المتعلقة بلائحة المطالب الملحة ومن ابرزها سعر صفيحة البنزين.

واشار الى ان التحضيرات للاضراب العام قد بدأت وسيتمّ تحديد آلية التحرّك خلال اجتماع نقابي موسع في ١ ايار.

نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه: الاول من ايار "يوم غضب عمالي"

من جهته كشف نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه في تصريح له بتاريخ ١٩-٤-٢٠١٢ "ان الاتحاد لن يحتفل هذا العام، بعيد العمل في الاول من ايار، لانه سيكون "يوم غضب عمالي"، سيتم خلاله عقد مؤتمر نقابي موسع لاطلاق خطة تحرك شعبية لمواجهة السياسة التجويعية والتهجيرية".

واعتبر ان "ما افصح عنه النواب في كلماتهم خلال الجلسة العامة، هو لغايات انتخابية وليس لتلبية مصالح الناس"، داعيا الى "التوازن الانمائي والخدماتي في كل المناطق من دون تمييز".

انقسام نقابي في قطاع النقل البري على اضراب ٢٦-٤-٢٠١٢

طليس ونجدة اصرا على تنفيذ الاضراب واتحاد الولاء ونقابات في البقاع والشمال دعت الى يوم عمل عادي

نفذت اتحادات ونقابات في قطاع النقل البري في لبنان اضرابا صباح ٢٦-٤-٢٠١٢، وشملت فعاليات الاضراب عددا من المناطق اللبنانية سياما في منطقة الكولا في بيروت وصيدا وعكار حيث تم قطع طرقات واعتداء على سيارات تقل مواطنين كما نقلت وكالات الانباء، وفي ساحة التوحيد في طرابلس حصل تجمع لسائقين ووضع للحافلات في الطرقات ، وفي الباقع شهدت الساحة الرئيسية لشتورة في البقاع تجمعا ومحاولة لقطع الطريق الدولية ، اما في الجنوب فقد شهدت صور تجمعا للسائقين امام بعض المقرات الرسمية ، وتجمعا آخر في ساحة كفرمان في النبطية ، التحرك الاكثر دعوة للتأمل كان في منطقة الناعمة حيث عمد مواطنون وسائقون لقطع الاوتوستراد الذي يربط بيروت والجنوب ما احدث زحمة سير خانقة تدخلت على اثرها القوى الامنية المعنية وفتحت الطريق، تحركات أخرى لعدد من السائقين والمواطنين شهدتها مناطق محدودة في جبل لبنان الجنوبي وسرعانما عاد ت الامور الى طبيعتها، مراقبون ووسائل اعلامية لاحظت المناطق التي حصلت في محاولات قطع طرقات ملمحة الى دخول تيارات سياسية معارضة للحكومة على خط اضراب قطاع النقل البري، فيما شهدت باقي المناطق في لبنان في البقاع وبيروت وجبل لبنان والضاحية الجنوبية والشمال يوم عمل عادي و لم تشهد أية اضرابات أو تحركات . يذكر أن قوى سياسية كثفت من اتصالاتها عشية ٢٦-٤-٢٠١٢ وتوصلت الى تفاهمات قضت بترك الحرية لمن يريد الاضراب أن يضرب ولمن لا يريد ذلك أن يعمل، لكن أنشطة حصلت صبيحة يوم الاضراب الذي اصر عليه منفذوه، أثارت تساؤلات عن مدى قدرتهم على ضبط الشارع وتحمل مسؤوليات فلتانه، أو على مدى رغبتهم في ضبطه، وحرصهم على اعطاء فرص العبث للراغبين به، وقد حصل ما حصل وكان وحده حظ لبنان كفيلا بتجنيبه أحداث ضاق البنانيون مرارتها في غير منطقة ، وفي تواريخ غير بعيدة.

وكان رئيس اتحاد النقل البري عبد الامير نجدة، ورئيس اتحاد مصالح النقل بسام طليس، أعلنا تنفيذ الإضراب العام والتظاهر في ٢٦-٤-٢٠١٢ ليوم واحد وتصعيد التحرك تباعا وصولا الى الاضراب المفتوح في ١٤ أيار المقبل، في بيان بعد الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته في مقر الاتحاد العمالي العام، ورغم اعلان رئيس اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات عبد الله حمادة عن عدم مشاركة الاتحاد بالاضراب ، وكذلك رئيس نقابة السائقين العموميين في بعلبك الهرمل محمد فوعاني، وانسحابهما مع عدد من نقابيي القطاع ، فقد أصدر من بقي في الاجتماع بيانا جاء رأوا فيه " أن لجنة القطاع المكلفة الحوار والتفاوض مع اللجنة الوزارية التي كانت تنتظر أجوبة على المطالب التي عرضتها

في اجتماعها مع اللجنة الوزارية الأسبوع الماضي لم تلق الأجوبة المقنعة والعملية ،وأكدوا أن اجتماع ٢٤-٤-٢٠١٢ مع اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الحكومة لم يصل إلى أية نتيجة تعود بالنفع على اللبنانيين عموما والسائقين خصوصا. وأ'لن نجدة وطليس في بيان تنفيذ الإضراب العام والتظاهر الخميس ٢٦ نيسان ٢٠١٢ على جميع الأراضي اللبنانية من الساعة الخامسة صباحا وحتى الثالثة بعد الظهر. وتنفيذ الإضراب العام والتظاهر يومي الخميس والجمعة المقبلين في ٣ و ٤ أيار ٢٠١٢. و تنفيذ الإضراب العام والتظاهر أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس في ٨ و ٩ و ١٠ أيار ٢٠١٢.والإضراب العام والمفتوح اعتبارا من يوم الاثنين في ١٤ أيار ٢٠١٢ وحتى تحقيق المطالب لا سيما تحديد سقف لسعر صفيحتي البنزين والمازوت وتنفيذ خطة النقل بما فيها تعميم النقل المشترك على جميع الأراضي اللبنانية واستعادة الدولة لحقها في استيراد البترول والبدء الفوري بالإجراءات التنفيذية للتنقيب عن النفط والغاز.

اتحاد الولاء يرفض تنفيذ الاضراب

الا أن اتحاد الولاء سارع عشية ٢٦-٤-٢٠١٢ الى إصدار بيان توضيحي حول موقفه الرافض لتنفيذ الاضراب قال فيه أنه توضيحاً للرأي العام والأخوة السائقين ،وإفساحاً في المجال أمام الاتصالات والتعهدات القائمة فيما بين إتحادات نقابات قطاع النقل والحكومة، والتي قضت بتشكيل لجنة وزارية من أجل دراسة أوضاع المحروقات

بشكل عام لجميع المواطنين،والبدء قريباً بمراقبة اللوحات المزورة،وتأمين مطالب السائقين في الضمان الاجتماعي. وبما أن اتحاد الولاء قد عاهد جميع المواطنين بما فيهم السائقين بوضع حد وسقف لصفيحة البنزين،لذلك قرر إتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان بعد إجتماع طارىء واستثنائي اعتبار يوم الغد الخميس ٢٦-٤-٢٠١٢ يوم عمل عادي لجميع السائقين بما فيهم سيارات نقل طلاب المدارس والجامعات والمعاهد.

وتوجه االتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان من معالي وزير الداخلية والبلديات العميد مروان شربل بالأمل بإعطاء التوجيهات اللازمة الى قطاعات قوى الأمن الداخلي بضرورة حماية المواطنين غداً وعدم السماح لأي جهة كانت بالتعرض لهم أثناء تنقلاتهم بوسائل نقل عامة على الطرقات. وختم اتحاد الولاء بيان مستغربا " السلبية في استمرار الدعوة الى الاضراب مقابل الايجابية التي أبدتها الحكومة تجاه مطالب السائقين.

ونقابة سائقي السيارات والميني باص ومصالح النقل العمومي في بعلبك – الهرمل تدعو ليوم عمل عادي في البقاع

و صدر بيان مماثل عن نقابة سائقي السيارات والميني باص ومصالح النقل العمومي في بعلبك – الهرمل، اعلنت نقابة سائقي السيارات والميني باص ومصالح النقل العمومي في بعلبك الهرمل في بيان مساء ٢٥-٤-٢٠١٢ انها "لن تشارك في اضراب ٢٦-٤-٢٠١٢ "، وجاء في البيان:"الى جميع الأخوة السائقين في بعلبك – الهرمل، ودفاعا عن مصالحكم، وإفساحا في المجال أمام المفاوضات القائمة بين النقابات والحكومة والتي من المنتظر أن تأتي بنتائج إيجابية لمصلحة المواطنين والسائقين، لذلك تعلن نقابة سائقي السيارات والميني باص ومصالح النقل العمومي في بعلبك الهرمل وبعد إجتماع لها عدم المشاركة في إضراب يوم الغد الخميس ٢٦-٤-٢٠١٢ واعتباره يوم عمل عادي".

نقابة السواقين في الشمال: الاضراب وتسكير الطرقات ليس الحل

وكان رئيس نقابة السواقين في الشمال شادي السيد قد عقد مؤتمرا صحافيا في طرابلس بتاريخ ٢٥-٤-٢٠١٢ اعلن فيه "عدم المشاركة في الاضراب غدا وفي قطع الطرقات". وقال: "إننا كنقابة سواقين ومجلس تنفيذي في الشمال والسواقين العموميين كافة، مع مطالب السواقين العموميين ولكن في الوقت الحاضر نترك المفاوضات والإجتماعات مفتوحة. وندعو الحكومة لبت سريع لهذه المطالب وفتح النقاش بكل العناصر المرتبطة بمطالب السائقين من جهة إرتفاع أسعار صفيحة البنزين والمحروقات عموما، ومن جهة ثانية خطة النقل التي وضعت على طاولة مجلس الوزراء وإتخذت قرارات مهمة بشأنها تتعلق بالمفاصل الأساسية للخطة".

وأشار السيد الى "اجتماع مشترك سيعقد الأسبوع المقبل بين وزارتي الداخلية والأشغال وفي حضور كل المعنيين بقطاعنا لتحديد ساعة الصفر لبدء عملية تنفيذ والتدقيق باللوحات العمومية المزورة وصولا إلى وضع حد لها".

وأوضح أن النقاش سيتناول "مضمون الاجتماع الذي حصل مع رئيس الحكومة والوزراء وما يتعلق بأسطول النقل أي السماح للسائقين بشراء سيارات حديثة وإعفائهم من الرسوم لأن هذا القرار سبق أن أعتمد في مرحلة معينة وحاليا أعد مشروع القانون في هذا الإتجاه ليرسل إلى المجلس النيابي ويقر في أسرع وقت ممكن".

ولفت الى تقرير قدمه وزير العمل في ما يختص بالضمان الإجتماعي "بما يتعلق بقيمة التعويضات العائلية للسائقين العموميين أسوة بغيرهم ليتساووا بالإشتراكات والتعويضات أي ٦٠ ألف للزوجة و٣٣ ألف للولد".

وختم: "إننا كمجلس تنفيذي لنقابة السواقين في الشمال ندعو الحكومة لبت سريع لهذه المطالب لأن تسكير الطرقات ليس الحل. وإننا لن نشارك غدا في الإضراب وفي قطع الطرقات منعا لإستغلاله من قبل بعض الجماعات المتربصة لأمر طرابلس".

وكانت جريدة النهار قد كتبت صباح ٢٦-٤-٢٠١٢ قائلة : قبل بدء التنفيذ الفعلي للاضراب، انفرط عقد السائقين بانسحاب اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات من الاجتماع الذي عقدته اتحادات قطاع النقل البري ونقاباته في مقر الاتحاد لاعلان التحرك المقرر اليوم.

اعتراض اتحاد الولاء وتاليا عدم مشاركته في الاضراب اليوم، جاء انطلاقا من عدم جدوى التحرك في ظل سفر رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وقد آثر اعطاء الفرصة لإيجاد الحل المناسب لمسألة البنزين بعد تعيين لجنة برئاسة وزير العمل والوزراء المعنيين اضافة الى الاتحاد العمالي، وفق ما أكد رئيس اتحاد الولاء عبدالله حمادة لـ "النهار". ولفت الى أن ميقاتي تمنى على السائقين الانضمام الى هذه اللجنة، ولكن يبدو أن اصرار البعض على تحقيق مطالب فورية يمنعهم من تأجيل الاضراب، رغم أن رئيس الحكومة وعد بإعداد خطة تتلاءم مع الموازنة العامة.

الى ذلك، لم يجد حمادة مبررا للاضراب في ظل التحرك الذي أعلنه الاتحاد العمالي في ٣ أيار المقبل، والذي يحمل العناوين والمطالب عينها بالنسبة الى أسعار البنزين، إذ إن "المصلحة العامة تقضي تخفيض سعر البنزين لكل اللبنانيين".

إذاً، أمام اصرار بعض اتحادات النقل على تنفيذ الاضراب، لم يجد اتحاد الولاء الا الانسحاب من الاجتماع ثم كرت سبحة الانسحابات وخصوصا نقابات الجنوب وبعلبك والبقاع والشمال، ونقابات الفانات اضافة الى تاكسي المطار، وفق حمادة. فإلى أي مدى يمكن أن يكون تحرك السائقين ناجحا اليوم؟ رئيس اتحاد النقل البري عبد الامير نجدة ورئيس اتحاد مصالح النقل بسام طليس أكدا المضي في الاضراب، مع تأكيدهما أن غالبية النقابات ستشارك بما فيها تلك التي اعلنت أنها لن تشارك". وأشارا كذلك الى "نجاح الاضراب... وإن غدا لناظره قريب".

في هذا المناخ الملبد بين مؤيد ومعارض في البيت الواحد، من يضمن عدم حصول "اشكالات" امنية؟ نجدة أوكل امر السائقين الى الله، أما عبدالله فإنه حمّل مسؤولية المشكلات التي يمكن ان تحصل للداعين الى الاضراب، "إذ لا يجوز أن يأخذوا القرار ويفرضوه علينا من دون اعطاء أي فرصة للحوار".

رئيس اتحاد الوفاء: التنمية الشاملة غير ممكنة مع وصفات البنك الدولي واللااستقرار

في اطار عضويته في لجنة التكامل بين القطاعين العام والخاص، التي تشكلت في سياق أعمال مؤتمر العمل العربي التاسع والثلاثين الذي انعقد في القاهرة في الفترة من ١ الى ٨ نيسان ٢٠١٢، قدم رئيس اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين مداخلة أساسية تركزت حول مفهوم التنمية من وجهة نظر النقابات العمالية، مشددا على أن " التنمية الحقيقية وليس النمو ذو الطبيعة الرأسمالية، ترتكز أولا، على الشمولية والاستدامة، وترتكز ثانيا، على الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي، المستند للعدالة الاجتماعية، والعمل اللائق بالأجر اللائق". كما أكد ياسين أن " التنمية الحقيقية يجب أن تنبثق من داخل كل بلد من خلال حاجاته الوطنية الفعلية وليس وفق الوصفات المسمومة أو الملغومة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تأتي دائما وفق الحاجات السياسية والاقتصادية لدول الاستكبار العالمي"، واقترح ياسين في هذا الاطار " انشاء لجان ثلاثية من قوى الانتاج لوضع الاسس العملية والتوجهات الطويلة الامد لسياسات التنمية الشاملة، على أن يكون لهذه اللجان طابعا مقررا، وليس استشاريا فقط، بحيث تتمكن هذه القوى صاحبة المصلحة الفعلية في التنمية من المشاركة في رسم الخطط والتنفيذ والمراقبة على المستوى الوطني".

مؤتمر العمل العربي في دورته التاسعة والثلاثين

لقاءات نقابية واسعة لرئيس اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

شكل انعقاد مؤتمر منظمة العمل العربية الدوري السنوي في القاهرة، في دورته التاسعة والثلاثين فرصة ثمينة لاتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، حيث أجرى رئيسه علي طاهر ياسين سلسلة من اللقاءات الهامة على هامش المؤتمر مع عدد من وفود الدولة العربية المشاركة.

الامين العام الحالي للاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي

كان اللقاء مع السيد عبد السلام جراد الامين العام السابق للاتحاد العام التونسي للشغل والامين العام الحالي للتحاد النقابي لعمال المغرب العربي مطولا ومعمقا، حيث جرى التطرق لاستراتيجيات وآليات العمل المشترك من أجل تمتين وتعزيز وحدة العمال العرب في المشرق والمغرب، في اطار الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب خصوصا في ظل المستجدات التي شهدتها وتشهدها العديد من الدول العربية، بما يعزز دور ومصالح العمال العرب.

مسؤولة لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام التونسي للشغل

على صعيد آخر، كان لقاء لرئيس اتحاد الوفاء مع الدكتورة نجوى مخلوف، مسؤولة لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام التونسي للشغل، وتركز النقاش حول التعاون بين اتحاد الوفاء والاتحاد التونسي لجهة تعزيز دور المرأة العربية في العمل النقابي، وجرى الاتفاق على

وضع خطة عملية للتعاون في هذا المجال سيما في مجالات الاعداد والتدريب، وتبادل الخبرات، وتمتين العلاقات ، وسيعمل على تنفيذها مباشرة.

سكرتيرة المرأة العاملة والطفل في اتحاد نقابات عمال مصر

وفي السياق نفسه أجرى السيد ياسين لقاء مع السيدة صفية السيد أحمد عبد الحليم سكرتيرة المرأة العاملة والطفل في اتحاد نقابات عمال مصر، وتم الاتفاق على التعاون وتبادل الزيارات، واقامة دورات وورش تدريب نقابي للمرأة النقابية.

الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي قاسم عفية

في سياق آخر التقى رئيس اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان السيد علي طاهر ياسين الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي لشغل لشؤون العلاقات الخارجية النقابي قاسم عفية، حيث تم الاتفاق على مجمل الترتيبات المتعلقة بنقل رفاة الشهيد التونسي البطل عمران المقدمي الى أرض الوطن التونسي الحبيب، ابتداء من بيروت وصولا الى تونس، حيث تقام له مراسم تشييع لائقة على مدى يومين، تبدأ من مطار قرطاج في الثامن من نيسان، لتستقبله العديد من الولايات التونسية ضمن مراسم وترتيبات أعدها الاتحاد العام التونسي للشغل، وصولا الى مسقط رأسه في قفصة، حيث سيقام له حفل تابيني كبير، ويوارى الثرى، يذكر أن الشهيد عمران استشهد في فلسطين المحتلة عام ١٩٨٤ في صفوف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتمت عملية استرجاع رفاته من قبل حزب الله العام ١٩٩٨.

عفية شكر لاتحاد الوفاء تعاونه في اتمام هذه العملية، مؤكد على عمق التعاون والترابط بين الاتحادين واستمرارها وتطويرها في مختلف المجالات.

المكتب الاعلامي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر

اخيرا، وعلى المستوى الاعلامي التقى رئيس اتحاد الوفاء باعضاء من المكتب الاعلامي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر وتمت مناقشة افضل السبل للتعاون والتبادل الاعلامي بين العاملين في الاعلام في اتحاد الوفاء واتحاد نقابات عمال مصر الشقيقة.

رئيس اتحاد نقابات عمال البحرين

من المغرب العربي الى الخليج، حيث اللقاء مع السيد سلمان المحفوظ رئيس اتحاد نقابات عمال البحرين الذي تربطه باتحاد الوفاء علاقات تعاون عريقة، جرى البحث بتطوير وتعميق هذه العلاقات وأبدى السيد ياسين كل الدعم والتضامن مع نقابات عمال البحرين في كفاحهم من أجل الحفاظ على ديمومة عمل العمال وتحقيق العدالة الاجتماعية والحريات النقابية.

نقابة مكاتب السوق دعت الى الاستفادة من تمديد مهلة تخفيض الغرامات على متاخرات رسوم السير والميكانيك

اشارت نقابة مكاتب السوق في بيان الى انه صدر في الجريدة الرسمية في ٣١ اذار الماضي القانون رقم ٢١٤ الذي قضى بتمديد مهلة تخفيض الغرامات على متاخرات رسوم السير والميكانيك خلال مدة شهرين من تاريخ نشر القانون التعديلي، وطلبت النقابة من كل السائقين الذين تخلفوا عن دفع رسوم السير والميكانيك التوجه الى اي فرع او قسم تابع لمصلحة تسجيل السيارات من اجل تسوية اوضاع مركباتهم والياتهم وذلك في مهلة اقصاها ٣١-٥-٢٠١٢ .

وشكرت النقابة الجهات الرسمية من وزارة الداخلية واجهزتها ورئيس واعضاء المجلس النيابي على هذه الخطوة التي قضت بتمديد مهلة تمديد الغرامات على المتاخرات لرسوم السير

نقابيو البقاع: اهمال منطقة البقاع متعمد

في إطار استنكار عمليات السلب والفلتان الأمني الحاصل في منطقة البقاع منذ أكثر من سنتين أمام أعين كافة القوى والأجهزة الأمنية، زار وفد ضم اتحاد العطاء لنقابات التجارة في لبنان، اتحاد نقابات المزارعين إنماء، الصندوق التعاضدي للخدمات الصحية والاجتماعية، صاحب مصنع ديراني إخوان "شركة دارنا" الحاج أحمد الديراني الذي تعرض لعملية سطو مسلح.

وقد اعتبر الوفد أن هذا الإهمال متعمد لأن المنطقة تتعرض لهذه العمليات منذ أكثر من سنتين وأهلها لم يقفوا صامتين رفعوا الصوت عالياً أكثر من مرة وتظاهروا أمام السراي الحكومي في بعلبك وعقدوا عدة اجتماعات مع قيادات أمنية ورسمية من أرفع المستويات، و لم يحصلوا إلا على وعود كاذبة والوضع على حاله.

لذلك فقد قرر المجتمعون القيام بخطوات تصعيدية كبيرة ليست من صالح أحد إذا تكررت هذه الأعمال دون ملاحقة فعلية من الدولة ووضع حد لهذه المهزلة والفلتان الحاصل.

دعوناه للحكم فحكم جورا وظلما

لترسيخ اجواء التهدئة والتعاون في ما بين طرفي الانتاج وتقديم المقترحات لمجلس الوزراء

رئيس الحكومة يشكل لجنة الحوار المستدام بين طرفي الانتاج

اتخذ قراره ببناء موازنة العام ٢٠١٢ بزيادة على الضريبة على القيمة المضافة دون أدنى جهد بالبحث عن ايرادات للخزينة من حسابات الاثرياء في بنوك الربى والريوع، ومضى

اتخذ قراره بالدوس على أجور عادلة للعمال ومضى مع اصحاب العمل والتجار، ومضى

اتخذ قراره بخفض وزن ربطة الخبز واثراء اثرياء احتكاره، وافقار فقراء استلاكه ومضى غير آبه بوجع وألم.. ومضى

اتخذ قراره بتسويف اقرار الزيادة على الأجور لموظفي القطاع العام للقطاع العام المكتوين بنار فساد التجار وارتفاع الأسعار، ومضى

اتخذ قراره بعدم تكليف النفس مشقة البحث الجدي الفاعل عن تمويل للخزينة من غير الرسوم والضرائب على صفيحة المحروقات التي باتت حارقة للمواطن وللوطن في آن، ومضى

اتخذ قراره بزيادة التعرفات الطبية والاستشفائية وفق الاقتراح الذي تقدمت به نقابة المستشفيات ضاربا بعرض الحائط مصير التوازن المالي في اضمان الاجتماعي الذي يهدد رعاية صحة مئات الاف العائلات ومضى

دعوناه الى الحكم، وبسط سلطة الحكومة ، فحكم جورا على الفئات المستضعفة والفقيرة ومضى

وآخر القرارات التي اتخذها قبل سفره الميمون كان قرارا في ٢٠١٢/٤/٢٥ رقمه ٢٠١٢/٦٤ قضى بتشكيل لجنة الحوار المستدام بين اطراف الانتاج، تتولى ما أسماه "العمل على ترسيخ اجواء التهدئة والتعاون في ما بين طرفي الانتاج، وتفعيل الحوار بينهما في شأن مختلف الشؤون والقضايا الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية وسواها التي يتشاركان في المسؤولية في شأنها". وقال أنه فور رفع اللجنة لتوصياتها واقتراحاتها، يدعو رئيس مجلس الوزراء الوزراء المعنيين الى اجتماع لمناقشتها واقرارها، تمهيدا لاعلان "ميثاق الوفاق الاجتماعي". وعند الاقتضاء، يعرض رئيس مجلس الوزراء على مجلس الوزراء المواضيع والاقتراحات التي يقتضي اقرارها او اعتمادها من المجلس. ليعلن "ميثاق الوفاق الاجتماعي" بمشاركة جميع اطراف الانتاج، وتعتمد، منذ اعلانها، ميثاقا يلتزمونه في كل المسائل والملفات التي تتناول علاقاتهم وقضاياهم.

آه.. كم هو مستوى حرفيتك، مهنيتك، في ابتداع المسالك لتقطيع الوقت ، والوقت قاتل لوطنك ولشعبك، كم هي حرفيتك عالية، وأنت تعلم يا معالي الدولة أن اللجان في لبنان مقبرة الآمال، وعسى تعود والناس يذكرون أنك شكلت لجنة تعاون بين طرفي الانتاج وكانك لست ثالثهم، أو راعيهم، أو المسؤول الأول أمام الله والقانون عنهم، عسى تعود وفي البلد ما يبقى لحوار وميثاق اجتماعي.

أخبار نقابية متفرقة

لفرض سياسة اقتصادية اجتماعية ترفع عن كاهل المواطنين الاعباء والمعاناة
نقابات عمال البناء والاخشاب بحثت الازمات المعيشية ودعت الى المشاركة في التحركات النقابية والشعبية

توقف المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات عمال البناء والاخشاب في لبنان خلال جلسة برئاسة رئيسه مرسل مرسل بتاريخ ١٢-٣-٢٠١٢ "أمام الأزمات المعيشية والمعاناة التي يواجهها المواطنون وخصوصا العمال وذوي الدخل المحدود في حياتهم اليومية من تمنع العديد من أصحاب العمل تطبيق مراسيم تصحيح الأجور نسبة لغلاء المعيشة وبدل النقل والمنح المدرسية وعدم اقرار قانون تصحيح الأجور لموظفي القطاع العام حتى اليوم، وتهديد وتمنع أصحاب المستشفيات عن استقبال مرضى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يعاني عدم التوازن المالي في فروعه بسبب تخلف الدولة واصحاب العمل عن دفع الاشتراكات المتوجبة عليهم وبالتالي التأخر بدفع ما يستحق للمضمونين في فرع المرض والأمومة لسنوات عدة والادعاء بسبب الشغور الوظيفي في الضمان الاجتماعي. كذلك معاناة المواطنين من أزمة الكهرباء وفاتورة المولد المفروضة على كل منزل، إضافة الى ايجارات السكن والمشروع التهجيري الذي تعده لجنة الادارة والعدل النيابية لقانون الايجارات الذي سيشرد عشرات الألوف من المستأجرين القدامى في حال اقراره. ولا ننسى الارتفاعات الأسبوعية لأسعار البنزين والمشتقات النفطية، إضافة الى موجة الغلاء التي تطال سائر السلع الحياتية، مضافا الى ذلك فساد المواد الغذائية والطبية".

ودان الاتحاد هذه السياسات للحكومات الحالية والمتعاقبة المتعارضة مع مصالح المواطنين وبخاصة العمال وذوي الدخل المحدود. ورأى ان المواجهة الفعلية لهذه السياسات، تستدعي من القوى النقابية والعمالية الموقف الجدي والجريء وتجاوز الخلافات السياسية والتنظيمية والعمل الموحد لفرض سياسة اقتصادية اجتماعية ترفع عن كاهل المواطنين هذه الاعباء والمعاناة.

ودعا عشية الأول من أيار عيد العمال العالمي، عمال القطاع للمشاركة في التحركات النقابية والشعبية كافة، وأيد التحركات التي تقوم بها نقابات واتحادات قطاع النقل واضرابهم المقرر في ١٩ الجاري، ودعم اضراب وتحركات القطاع التعليمي بفروعه كافة، كما يؤيد ويدعم عمال الكهرباء وموظفي الـL.B.C في مطالبهم المحقة.

وطالب الاتحاد الحكومة بالاسراع في اصدار التشريعات المتعلقة بالمجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجالس العمل التحكيمية. ودان الاعتداء على الحريات الاعلامية والصحافية وبخاصة الجريمة التي ذهب ضحيتها الشهيد علي شعبان، ويتقدم بالتعزية من أهله وذويه وأسرة تلفزيون "الجديد".

اداء وزير الطاقة جبران باسيل في ادارة قطاع البترول مبهم وانفعالي

اعتبر النقابي مارون الخولي في بيان، "أن اداء وزير الطاقة جبران باسيل في ادارة قطاع البترول مبهم وانفعالي ولا يحمل اية حلول، وهو يكرس قوة كارتيل النفط وينعكس سلبا على مصالح المواطنين الذين دفعوا في الامس ثمنا باهظا لهذه المراهقة في ادارة اهم قطاع حيوي في البلد".

وانتقد الخولي "وضع الناس تحت رحمة مزاجية وزير في عدم التوقيع على جدول تركيب الاسعار من دون اي سبب او حتى من دون ان يكلف نفسه شرح الاسباب التي دعته الى عدم التوقيع، وخلق ازمة، ومن ثم التوقيع عليه، وكأن شيئا لم يكن ومع زيادة ٥٠٠ ليرة وهل يجوز وضع البلد برمته واذلال المواطنين امام المحطات ودفعهم الى تخزين البنزين خوفا من انقطاعه ومن ثم التوقيع على الجدول".

وسأل الخولي: اين هي وعود وزير الطاقة في عدم التوقيع على جدول تركيب الاسعار فوق سعر ٣٧ الف للصفيحة ما مصير الكتاب الذي ارسله الى المجلس الأعلى للجمارك عام ٢٠١١ لخفض ماتبقى من الرسم على صفيحة البنزين وذلك وفقا للمرسوم ١٢٤٨٠ الذي يعطيه الحق بإستعمال صلاحياته بتعديل الرسم وتطبيقا للمادة ٤١ من القانون ٣٢٦ الصادر في ٢٨ حزيران ٢٠٠١؟.واين اصبحت اللجنة التي كلفها عام ٢٠١٠ لإجراء دراسة جديدة لجدول تركيب الأسعار مبني على سعر المنشأ والواقعي للنفط لا التراكمي"؟.ماذا فعل بالمحطات غير المرخصة والتي تتجاوز ١٨٠٠ محطة غير مرخصة و٣٠٠ صهريج غير رسمي يعملون كلهم "عنوة" اي من دون موافقة وزارته، وهم يتحدونه بإعلان الاضراب وماذا فعل بمافيا النفط غير الاعتراف بها وبأرباحها والتي حددها بمئة مليون دولار سنويا والخضوع تاليا لارادتها، ولماذا لم يسع الى كسر احتكارها عبر اعادة شراء بنزين لحساب الدولة وطرحه في السوق لخلق المنافسة في الاسعار مما يعني خفض سعر صفيحة البنزين بحدود اربعة الاف ليرة"؟.

وراى الخولي "انه من غير المقبول ان يتم استعمال اللبنانيين في الالاعيب السياسية وفي تمرير الرسائل وفي تحقيق مكاسب سياسية على حساب كرامتهم بدلا من السعي لمساعدتهم في تخفيف الاعباء عنهم، والتي يشكل البنزين ثلثها".

وطنية - ٢٠١٢/٣/٣٠

اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في الشمال دعم كامل لتحرك نقابتي موظفي مصفاة طرابلس للبترول وشركة نفط العراق (المصب) وعمالهما

عقد مجلس اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في الشمال اجتماعا في مقره في طرابلس تناول خلاله عددا من القضايا المطلبية والمعيشية لا سيما التحركات العمالية والاضرابات والاعتصامات.

بعد اللقاء تلا رئيس الاتحاد شعبان بدره بيانا باسم المجتمعين قال فيه: "اكد اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في الشمال دعمه الكامل لتحرك نقابتي موظفي مصفاة طرابلس للبترول شركة نفط العراق (المصب) وعمالهما، والذي توج بالاعتصام لمدة ثلاث ساعات على مخرج الصهاريج في دائرة التعبئة والتهديد باعلان الاضراب العام اذا لم يتم التجاوب مع مطالبهم العادلة، على الرغم من حرص مجلس النقابتين على ديمومة العمل في المنشآت وايصال مادة المازوت من دون غش الى المستهلك".

واشار المكتب التنفيذي للاتحاد الى انه "سيتابع الاتصالات التي ستجريها النقابتان وسيجري اتصالات مماثلة مع المعنيين ليعود الحق الى نصابه بحيث يتم الحفاظ على دور المنشآت الوطنية وتطويرها لضمان توفير المشتقات النفطية وصولا الى اعادة تشغيل المصفاة".

وثمن الاتحاد "المطالبة بالحفاظ على ديمومة المؤسسة والعاملين فيها ووقف التهجم على هذا المرفق الحيوي لاغلاء دوره في استيراد جميع المشتقات النفطية وصولا الى تحريرها لتصبح المادة بيد القطاع الخاص دون أي تدخل للدولة والمطالبة باعادة المازوت الاخضر الى المنشآت لتستورده وصولا الى اعادة كل المشتقات لتأخذ المنشآت دورها الريادي كما كان في السابق، خصوصا بعدما ثبت فشل حملة الافتراءات حول فضيحة المازوت الاحمر بعدما تم التأكد من عدم ارتكاب المستخدمين أي خطأ في ادائهم".

وطنية - ٢٠١٢/٣/٣٠

حدّد ٣ أيار المقبل إضراباً عاماً يسبقه مؤتمر وطني «العمالي»: تفاقم الوضع المعيشي بلغ حداً لا يطاق

قرر المجلس التنفيذي لـ«الاتحاد العمالي العام» أمس الإضراب العام في كل المؤسسات والمصالح العامة والخاصة في القطاعين العام والخاص يوم الخميس ٣ أيار المقبل، على ان يسبقه مؤتمر وطني نقابي في الأول من أيار «لإطلاق الصرخة الى كل النقابات والاتحادات، تحضيراً لتنفيذ الإضراب».

عقد المجلس التنفيذي للاتحاد جلسة استثنائية برئاسة غسان غصن وحضور الأعضاء، وصدر بعده البيان الآتي:

أولاً: رأى المجلس التنفيذي أن تفاقم الوضع المعيشي الحياتي بلغ حداً لا يطاق على مختلف مستوياته، فالوضع الاقتصادي إلى مزيد من التراجع والأمن الغذائي وسلامة المواد الاستهلاكية وارتفاع الأسعار وتردّي الخدمات من كهرباء ومياه واتصالات إلى مزيد من التأزّم، فضلاً عن معاناة المرضى على أبواب المستشفيات وتهديدات أصحابها بمنع المرضى المضمونين من دخول المستشفيات بسبب الخلافات الناجمة حول التعرفة الاستشفائية بينها وبين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ثانياً: يعتبر المجلس التنفيذي أن الارتفاع الأسبوعي في أسعار المحروقات المحمّلة بالرسوم الباهظة والضرائب الجائرة يزيد من كلفة النقل ويؤدي إلى فلتان الأسعار بسبب بدعة جدول تركيب الأسعار حماية لأرباح الشركات المستوردة للنفط على حساب محدودي الدخل والأجراء.

ثالثاً: يطالب المجلس التنفيذي الحكومة بتحمّل مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والعمل على معالجة المشكلات المتفاقمة بدءاً من:

١ ـ استرداد قطاعي المحروقات والقمح حيث لا يجوز أن يبقى قطاعان حيويان تحت رحمة احتكار أصحاب المطاحن وتجمّع أصحاب الشركات المستوردة للنفط.

٢ ـ إقرار قانون الإجازة للسيارات العاملة على الغاز والنفط واستيراد الدولة لمادة البنزين ٩٠ أوكتان وبيعه معفى من الضرائب والرسوم ووضع سقف لأسعار البنزين والمازوت.

٣ ـ تفعيل النقل المشترك وتوسيع خطوطه لتشمل كل المحافظات والأقضية تمكيناً لذوي الدخل المحدود والعمال من الانتقال من أماكن سكنـهم إلى مواقع عملهم في الوقت المناسب وبالكلفة الأرخص.

٤ ـ دفع زيادة غلاء معيشة لموظفي ومتعاقدي ومتقاعدي القطاع العام ومطالبة الحكومة بالتعجيل في إحالة مشروع قانون تصحيح الأجور لموظفي القطاع العام على المجلس النيابي لإقراره في أول جلسة يعقدها.

رابعاً: يؤيّد المجلس التنفيذي للاتحاد ويدعم مطالب وإضراب سائقي السيارات العمومية للنقل البري في لبنان المقرّر بعد غد الخميس ٢٠١٢/٤/١٩.

خامساً: يدعو المجلس التنفيذي للاتحاد إلى عقد مؤتمر نقابي يوم الثلاثاء الأول من أيار ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر في مقرّ الاتحاد كورنيش النهر، تحضيراً للإضراب العام المقرّر يوم ٢٠١٢/٥/٣.

سادساً: يدعو المجلس التنفيذي الاتحادات النقابية والعمالية الى التحضير لتنفيذ الإضراب العام والشامل يوم الخميس ٣ أيار ٢٠١٢ في جميع المناطق اللبنانية والمحافظات وفي مختلف القطاعات العمالية والمهنية وفي المؤسسات والمرافق العامة والخاصة والمصالح المستقلّة.

ورشة تدريبية للمكتب العمالي لحركة "امل" في اقليم الجنوب
قبيسي: مؤامرات جديدة تحاك ضد الشعب الفقير الذي نهبت ثرواته

نظم المكتب العمالي لحركة "امل" في اقليم الجنوب، "ورشة تدريبية" بعنوان (دورة الكادر النقابي) في مركز "كامل يوسف جابر الثقافي" في النبطية برعاية النائب هاني قبيسي وحضور المسؤول العمالي المركزي علي عبدالله والمسؤول التنظيمي المركزي علي كوراني والمسؤول العمالي في اقليم الجنوب احمد نجدة ونائب رئيس الأتحاد العمالي العام حسن فقيه وشخصيات.

والقى النائب قبيسي كلمة عن "اهمية العمل النقابي في عملية التنمية، وفي رفع مستوى العامل في مختلف الميادين وفي التفاعل على مستوى النقابات والأتحادات وبشكل عام مشاكل العمال على مستوى الساحة اللبنانية والأهتمام بالعامل والتواصل معه".

ورأى "ان من ينجح هو الذي يبني علاقة مميزة وجيدة مع الناس والعمال، وذلك من خلال الجهد الكبير الذي يبذل في السياسة مع الرئيس نبيه بري الذي شكل على الدوام صمام امان في العمل السياسي في هذا الوطن كي لا ينزلق في اتون الفتن والمشاكل وما يخطط له في عالمنا العربي من تجزئة وتقسيم المقسم، ومن مؤامرات جديدة تحاك ضد الشعب الفقير الذي نهبت ثرواته".

وقال ان " لبنان هو من اهم الدول الذي يمتلك ثروات حسب ما اكتشفناه اخيرا"، معتبرا ان "الفقر يعم الناس بسبب الواقع الأجتماعي والإقتصادي السيئ على الساحة اللبنانية".

كما عرض المسؤول العمالي المركزي علي عبدالله لأهمية هذه الدورات المستمرة في مختلف المناطق اللبنانية من اجل "خلق جيل جديد وعامل مثقف".

وطنية - ٢٠١٢/٣/٣٠

العاملون في شركة الخرافي الجامعة اللبنانية الحدث طالبوا بإبقائهم في عملهم

دعا موظفو شركة الخرافي والعاملون في مجمع الرئيس رفيق الحريري الجامعة – الحدث، في بيان أصدروه اليوم، مجلس الوزراء الى المحافظة على ٦٠٠ موظف برواتبهم وبمستحقاتهم من خلال ملحق يضاف الى الشروط الخاصة بمناقصة تشغيل وصيانة الجامعة اللبنانية – الحدث ،وعدم استبعاد شركة الخرافي عن المناقصة

وسألت «لجنة متابعة مهندسي وموظفي مشروع صيانة وتشغيل مدينة الحدث الجامعية» عبر بيان، «لماذا استبعدت شركات دولية تستوفي شروط الشركات المحلية من الدخول في المنافسة؟»، مضيفة: «ما هو مصير ٦٠٠ عامل وتقني يعملون منذ أكثر من سبع سنوات في حرم الجامعي؟».

وأشارت إلى انه «بعد الإطلاع على قرار مجلس الوزراء تكليف مجلس الإنماء والإعمار إجراء مناقصة لصيانة وتشغيل المدينة، وحصرها بالشركات المحلية فقط بعد تعديل البندين الأول والثاني من القرار»، «هل يوجد شركة لبنانية تغطي من حسابها الخاص للاستمرارية في العمل ولمدة ١٠ أشهر؟ لا سيما ان الخدمات المتطورة التي تقدمها الشركة الحالية «خرافي ناشيونال» في التشغيل والصيانة هي من الأفضل بشهادة الجامعة اللبنانية».

وطالبت اللجنة مجلس الوزراء «بالحفاظ على المدينة عبر تعديل قراره، بحيث يشمل الشركات العالمية والمحلية، على أن ترسو المناقصة على العارض المتقدم بأدنى سعر، وعلى أن يشمل أيضاً وجوب التعاقد مع المهندسين والموظفين والعاملين الموجودين حالياً من دون المساس بمستحقاتهم ورواتبهم لكونها أصبحت لديهم حقوق مكتسبة».

اتحاد نقابات عمال ومستخدمي المواد الغذائية في لبنان
رفض التلاعب برغيف الشعب

دعا رئيس اتحاد نقابات عمال ومستخدمي المواد الغذائية في لبنان كامل فقيه، في بيان له بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٨ ، الشعب اللبناني الى "انتفاضة شعبية، وللنهوض للدفاع عن رغيف عيشه الذي ما عاد لديه سواه قوتا صحيا يثق به"، منددا "بأي مخطط يرسم لرفع الدعم عن الطحين"، مطالبا ب"إعادة دراسة قيمة الدعم، وزيادتها في حال استوجب الامر"، رافضا "التلاعب في رغيف الشعب".

وقال فقيه: ان "الشعب اللبناني ما عاد ليتحمل غلاء المعيشة المستشري. عدا عن رفع الاسعار، ها هو المواطن يحطاط اليوم في اختيار غذائه، حيث بات فساد المواد الغذائية هاجسا لديه، ووسيلة لاقدام بعض المحتكرين بابتزاز الشعب بحجة انهم يقدمون له ما هو صالح".

في حين رفض فقيه ان "يكون اضراب اصحاب الافران يوم غد حجة لرفع قيمة ربطة الخبز". أعلن تأييده "للاضراب في حال كان للحفاظ على قيمة الرغيف وجودته لصالح المواطن"، داعيا كل من "وزارتي الاقتصاد والصحة للتدخل حيال المخاطر المنتشرة في السوق، من مواد غذائية فاسدة، ولاجل كبح طمع التجار الذين يرفعون الاسعار يوما بعد يوم".

ودعا فقيه وزير العمل سليم جريصاتي الى "الامساك بزمام الامور لمتابعة تطبيق زيادة الاجور، خصوصا لعمال الافران الذي يصلون الليل بالنهار لاطعام لبنان بأسره".

الافران تبتز ووزير الاقتصاد يرضخ قرار اداري بمفعول رجعي برسم شورى الدولة
عودة الى دعم مشبوه لطحين الافران

أعلن وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس، في مؤتمر صحافي عقده في مكتبه في الوزارة بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٨، الغاء الاضراب الذي دعا اليه اتحاد نقابات اصحاب الافران في لبنان يوم الخميس في ١٩-٤-٢٠١٢، بعد ان تم الاتفاق معه على دعم طن الطحين ب ٧٠ الف ليرة لبنانية، اي ان تتسلم الافران طن الطحين من المطاحن ب ٤٤٠ الف ليرة لبنانية بدلا من ٥١٠ الاف ليرة.

حضر المؤتمر المدير العام لوزارة الاقتصاد بالانابة فؤاد فليفل، مدير الحبوب والشمندر السكري بالانابة محمد زين الدين، رئيس اتحاد نقابات الافران كاظم ابراهيم واعضاء الاتحاد: رياض السيد، انيس بشارة وعلي ابراهيم.

وأشار الوزير نحاس الى "ان تسعيرة الرغيف طرأت عليها امور عديدة توجب اعادة النظر فيها، من غلاء المحروقات الى غلاء المعيشة وارتفاع في اسعار بعض عناصر الكلفة، وقد مضى علينا اشهر عدة ونحن نبحث في الموضوع مع اتحاد الافران، والمباحثات اخذت وقتا لان الموضوع دقيق".

وقال: "سعينا الى المعادلة الاسهل التي تعطي المواطن حقه كما تعطي اصحاب الافران حقهم، علما ان وزارة الاقتصاد اكدت هذا الحق، وتطلب الامر بعض الدراسات التي بينت الواقع على الرغم من بعض الاختلافات في وجهات النظر وتوصلنا الى ثلاثة طروحات: تحرير سعر ربطة الخبز، زيادة وزن الربطة وعدد الارغفة مع تعديل سعرها، اعطاء الدعم. كان همنا ان نتفق مع الاتحاد للوصول الى التصور الذي يجب اعتماده لان الاختلاف يتعلق بأمر يهم المواطن، واليوم وصلنا الى اتفاق على الموضوع، والاضراب انتهى، والثلاثة اقتراحات ستبحث في مجلس الوزراء من خارج جدول الاعمال لان الرغيف اساس كل شيء واؤكد ان الاقتراحات الثلاث مربحة للدولة".

اضاف نحاس: "انا شخصيا مع تحرير الرغيف لان الدعم لا يصل دائما الى الغاية المرجوة، والمازوت خير دليل على ذلك. كما ان ضبط الامور صعب، سنرى في مجلس الوزراء اي خيار سيتخذ، حتما سيكون هناك قرار".

وأعلن انه لن يكون هناك اضراب يوم غد الخميس، وقال: "هناك امور كثيرة تحتاج الى تنظيم، وسيكون لنا ورشة عمل مع الاتحاد لتنظيم هذا القطاع".

واوضح ان "الاتفاق قضى بتسليم الافران طن الطحين ب ٤٤٠ الف ليرة لبناني بدلا من ٥١٠ الاف ليرة اي ان الدعم هو بمعدل ٧٠ الف ليرة للطن".

ابراهيم

وأعلن رئيس اتحاد نقابات اصحاب الافران ابراهيم ان "الاتفاق يطبق بمفعول رجعي من ١ نيسان ٢٠١٢"، متمنيا على الوزير نحاس "الايفاء بوعده"، وقال: "حفاظا على استمرارية تأمين الرغيف قضى الاتفاق مع معاليه بتسليم الطحين ب ٤٤٠ الف ليرة لبنانية، وعليه لم يعد هناك من اضراب يوم غد الخميس".

وفي سياق متصل ، اعتبر رئيس «جمعية المستهلك» د. زهير برو عبر رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، أن الاجتماع الذي عقد بين وزير الاقتصاد ونقابة الأفران «غير قانوني، لأنه يغيّب دور جمعيات المستهلك، التي وحدها تمثل المستهلكين في قضية أساسية من هذا النوع»، مؤكدا أن «المجلس الوطني لحماية المستهلك وحده المكلف بنقاش هذه القضايا، خصوصا أنه يضم تسع وزارات وممثلين عن التجّار والصناعيين والمستهلكين»، سائلا: لماذا ينفرد طرفان من أجل التصرف بأموال الخزينة؟ ودعا وزارة الاقتصاد إلى «الالتزام بقانون حماية المستهلك الرقم ٦٥٩ لنقاش كل قضايا المستهلك، والاستماع إلى وجهة نظر جميع الأطراف»، معتبرا أن «تهديد البعض بالإضراب سبب إضافي للتقيد بالقوانين وليس العكس».

ومن الاقتراحات التي وضعها برو «لحل المشكلة الدائمة»، وفق تعبيره، «تحرير سعر ربطة الخبز نهائيا، لئلا يذهب دعم الخزينة، وكالعادة ومثل دعم المازوت، إلى جيوب التجّار أو الأفران أو أصحاب سيارات النقل الخاص»، مشيرا إلى أن «تحرير السعر سيؤدي إلى دخول عنصر المنافسة كعنصر أساس، وإلى هبوط الأسعار».

أما رئيس «الاتحاد اللبناني لحماية المستهلك» وجدي الحركة فأعلن أن «الاتحاد ضد سياسة الدعم وهدر الأموال». وإذ شدد على أهمية «إعادة النظر بشكل علمي وصادق في احتساب كلفة صناعة الرغيف، والأرباح العائدة منه»، قال: «إننا مع جعل وزن ربطة الخبز ١٢٥٠ غراما بدلا من ألف غرام بسعر ألفي ليرة، شرط أن تكون الأفران ملتزمة بالمواصفات والشروط الصحية المطلوبة لصناعة الرغيف ومشتقاته».

في المقابل، دعا رئيس «اتحاد نقابات عمال ومستخدمي المواد الغذائية» كامل فقيه، الشعب اللبناني إلى «انتفاضة شعبية، وللنهوض للدفاع عن رغيف عيشه»، منددا «بأي مخطط يرسم لرفع الدعم عن الطحين»، مطالبا بـ«إعادة دراسة قيمة الدعم، وزيادتها إذا استوجب الأمر»، رافضا «التلاعب في رغيف الشعب». ودعا فقيه وزير العمل سليم جريصاتي إلى «الإمساك بزمام الأمور لمتابعة تطبيق زيادة الأجور، خصوصا لعمال الأفران الذي يصلون الليل بالنهار لإطعام لبنان بأسره».

وفي خطوة غير متوقعة، أعلن رئيس «اتحاد نقابات المخابز والأفران في لبنان» كاظم إبراهيم أمس، استقالته من رئاسة الاتحاد.

وفيما اكتفى في بيان استهله بالقول «لا بد من كلمة أخيرة، وهي للتوضيح للرأي العام اللبناني»، أوضح أنه ارتأى أن «يقدم استقالته من كل ما يتعلق بالعمل النقابي بعدما عمل ما يقارب ٥٠ عاما في خدمة القطاع».

وجاء بيان إبراهيم بعد ساعات من اجتماعه بوزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحّاس أمس، ولمّح فيه إلى أن الحل الذي أدى إلى إلغاء إضراب الأفران اليوم، لم يكن «يرضي جميع الزملاء»، حيث كان الاتحاد يطالب بدعم طن الطحين بـ١٢١ ألف ليرة، وفق إبراهيم، إلا أنه وافق على دعم الطن بـ٧٠ ألف ليرة، «وهذا ما تمناه نحّاس.. وكان له ما أراد».

ورشة نقابية بعنوان الاهداف والاحتياجات النقابية في ضوء المتغيرات الوطنية والاقليمية
جبهة التحرر العمّالي: صناعيون يتمادون بتشغيل الأجانب

حذرت الأمانة العامة لـ«جبهة التحرر العمّالي» من"تمادي أصحاب العمل والصناعيين في تجاوز القوانين، وتشغيل يد عاملة أجنبية مما يزيد أزمة البطالة، ويشجع هجرة الشباب"، كاشفة أن"في احدى المناطق الصناعية القريبة من بيروت تضم حوالي ٢٠٠٠ عامل، اللبنانيون بينهم لا يتجاوز عددهم المئتين".

ودعت الجبهة بعد اجتماعها الدوري بتاريخ ١٩-٤-٢٠١٢ ، برئاسة عصمت عبد الصمد، «وزارة العمل» إلى "لعب دورها والتشدد في المراقبة وملاحقة المصانع التي تستهتر إلى هذا الحد بكل القوانين والأعراف".

في المقابل، أيدت "مطالب السائقين العموميين، ودعمها تحركهم مع تشجيع الحوار الجدي بعيداً عن المناورات".

وحذرت "الحكومة من محاولة استدراج السائقين العموميين للقبول بوضع سقف لسعر صفيحة البنزين والمازوت للسائقين فقط". وحملت "مسؤولية تمرير الحل المجتزأ، في حال أقر إلى قيادة الاتحاد العمالي العام، ودعته إلى التحرك الجدي والسريع رداً على سياسة أخذ القوى النقابية بالمفرق".

أما بالنسبة إلى إضراب الأفران، فاعتبرت أنه "لم تعد تنطلي على أحد ألاعيب ومناورات أصحاب الأفران واستغلالهم لقمة عيش الفقير، والمطالبة بدعم الطحين حتى لا يلجأوا إلى رفع سعر ربطة الخبز". وسألت "وزارة الاقتصاد التي أقرت مؤخرا دعم الطحين للأفران بـ ٧٠ ألف ليرة للطن الواحد، هل تستطيع الوزارة أن تراقب نظافة الطحين المستعمل، وكم يستعمل من هذا الطحين المدعوم لخبز الفقراء، وكم يستعمل لصناعة الحلويات والكعك والبيتي فور وغيره؟.

وكانت "جبهة التحرر العمالي في لبنان" اقامت بالتعاون مع مؤسسة "فريدريش ايبرت" في فندق "جنة عرقة" في بلدة الحاكور – عكار، ورشة عمل نقابية وعمالية بعنوان "الاهداف والاحتياجات النقابية في ضوء المتغيرات الوطنية والاقليمية"، بحضور اعضاء من قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي وممثلين عن النقابات العمالية والزراعية وفاعليات المنطقة. وقال الامين العام للجبهة عصمت عبد الصمد: "نحتفل اليوم باليوبيل الذهبي لجبهة التحرر العمالي في لبنان التي اسسها المعلم الشهيد كمال جنبلاط عام ١٩٦٢ ردا على سياسة القمع والانحياز التي كانت تمارسها السلطة في محاربة اليسار النقابي الوطني، وهذه الورشة اليوم جزء من احتفالاتنا بالعيد الخمسين للجبهة".

واشار الى ان "هذه الورشة من سلسلة ورشات على مستوى كل لبنان وهي قاربت وتقارب المستجدات والمتغيرات التي نعيشها وانعكاساتها على واقع العمال والاجراء، اضافة الى مناقشة الاحتياجات العمالية في كل منطقة لان لكل منطقة خصوصيتها واحتياجاتها".

عدوان حكومي على خبز الفقراء بمناسبة الأول من أيار

انتظرنا منهم تخفيفا لمعاناة الناس، في اسعار المحروقات، فجاءنا قرارهم تخفيفا لوزن ربطة الخبز اليومي ليزيد من معانات الفقراء، ورفع نسبة افقارهم، قرار لم تجرؤ على اتخاذه توقيتا وشكلا وحجما اكثر الحكومات ظلما ، فعملا بقرار مجلس الوزراء، وبتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٥ اصدر وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس قرارا حمل الرقم ٥٦ /١/أ.ت. عدل بموجبه وزن ربطة الخبز لتصبح ٩٠٠ غرام بدلا من الف غرام مبقيا على سعر ١٥٠٠ ليرة لبنانية.

إن أكثر ما في القرار اجحافا هو تبريره بالمتغيرات العالمية في أسعار القمح والمحروقات، دون أدنى حساب تجاري لما يجنيه شركاء الماء، اصحاب الافران من ارباح هائلة مكنت معظمهم من بناء امجاد وثروات على حساب رغيف الفقراء، يكفر أن نقول: ان هذا القرار الذي نشرته يا معالي وزير الاقتصاد على لوحة اعلانات وزارتك، سوف يكون شاهدا على عهدك بها، ولن يرحمك التاريخ، وسيجد الفقراء سبيلا للدفاع عن لقمة عيشهم.

وهنا نص القرار الشاهد على ظلم الفقراء والعدوان عليهم:

"إن وزير الاقتصاد والتجارة،

- بناء على المرسوم رقم ٥٨١٨ تاريخ ٢٠١١/٠٦/١٣ (تشكيل الحكومة)،
- بناء على القانون المنشور بالمرسوم رقم ٦٨٢١ تاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٨ المتعلق بتحديد مهام وملاكات وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط،
- بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ٦٥٩ تاريخ ٢٠٠٥/٠٢/٠٤ وتعديلاته
- (قانون مكافحة الغش)،بناء على القرار رقم ١٥٩/١/أ.ت.(تحديد سعر بيع ربطة الخبز ووزنها)،
- وبالإشارة إلى المتغيرات العالمية والمحلية في أسعار القمح والمحروقات وغلاء المعيشة وانعكاسها على أكلاف صناعة الرغيف،
- المادة الأولى: خلافا لأي نص آخر يحدد سعر مبيع ربطة الخبز زنة ٩٠٠ غرام
- (تسعماية غرام) كحد أدنى بألف وخمسماية ليرة لبنانية كحد أقصى.
- المادة الثانية: ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به ابتداء من ٢٠١٢/٠٥/٠١ وينشر على لوحة اعلانات وزارة الاقتصاد والتجارة".

عمّال الكهرباء يعلقون اعتصاماتهم تماشيا مع تجاوب ووعد دولة الريس بري «شركات الخدمات» استفزت المياومين والجباة قبل إقرار «قانون تثبيتهم»

اعتصم «العمّال المياومين وجباة الإكراء في مؤسسة كهرباء لبنان»، تحذيرياً بتاريخ ١٧-٤-٢٠١٢ في المؤسسة، رفضاً للقرار الذي اتخذ فجأة وبشكل متسرع «بتلزيم شركات خاصة تقديم الخدمات في المؤسسة، حيث شرعت في إبرام عقود جديدة مع العمّال»، ملوحين بالعودة إلى «الإضراب المفتوح» إذا لم يدخلوا ملاك المؤسسة.

الاعتصام، بدأه الجباة البالغ عددهم حوالي ٧٢٠ جابياً في المناطق كافة، ثم تضامن معهم عمّال المتعهد (المياومون) البالغ عددهم حوالي ١٨٠٠ عامل، كذلك أعلن رئيس الاتحاد الوطني للنقابات كاسترو عبد الله، الذي شارك في الاعتصام مع وفد من الاتحاد، عن تضامنه مع العمّال».

وكانت لجنة المتابعة لـ«عمّال المتعهد وجباة الإكراء» قد قررت تعليق تحركاتها في ١٠ نيسان الجاري، بعد موافقة «لجنة الأشغال العامة والطاقة والمياه» في مجلس النواب على مشروع القانون المقدم من النائبين أيوب حميد وأكرم شهيب القاضي بتثبيت العمّال والجباة في ملاك المؤسسة، لكن فوجئنا بإقدام شركات تقديم الخدمات الثلاث على الطلب عاجلا من الجباة بتحويل كفالات عملهم إليها، فيما كانوا ينتظرون مع المياومين، إقرار مشروع تثبيتهم في مؤسسة كهرباء لبنان، مما يعني أن تعويضات الجباة والعمّال البالغ بعضها أكثر من ١٦ سنة عمل، ستذهب هباءً إذا وافقوا على ابرام عقود جديدة مع الشركات قبل دخولهم ملاك المؤسسة». وتفيد أن «هذه العقود يرفضها العمّال والجباة، وخصوصاً أنها تمس ديمومة عملهم، وتحرمهم أبسط الحقوق المشروعة».

وإذ تؤكد المصادر أن «اللجنة رفضت خطوة الشركات قبل إقرار مشروع قانون التثبيت في مجلس النواب»، تشير إلى أن «الأمر يشوبه الريبة والحذر، خصوصاً أن هناك معلومات عن اقدام الشركات فيما بعد، على الاستغناء عن أكثر العمّال والجباة، حيث تفرض الشركات علينا شروطاً تعجيزية، من دون أن توضح لنا ما هي الضمانات الممنوحة لنا، كي لا تقدم على طردنا فيما بعد».

«تعجيل نقل الكفالات فجأة»

وبدا أن الشركات، وفق «مصادر لجنة المياومين»، «لم يكن ضمن حساباتها أن تقرّ لجنة الطاقة النيابية مشروع القانون بتثبيت العمال، فقررت فجأة تعجيل نقل «الكفالات» قبل أن تبدأ لجنتا الإدارة والعدل والمال والموازنة، بمناقشته، ثم اقراره في الهيئة العامة لمجلس النواب»، لافتة الانتباه إلى أنه «بمجرد نقل الكفالات يعني أن شركة الكهرباء لم يعد لها علاقة بالعمّال، من هنا نخسر حقنا في التثبيت والانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يعترف بوجودنا.

ووفق مراجعة لواقع الحال، وبعد احصاءات اللجنة، يتبين أن من يحق لهم التثبيت هم حوالي ٤٠٠ جابٍ من أصل ٧٢٠ جابياً، وحوالي ٦٠٠ من عمّال المتعهد من أصل ١٨٠٠ عامل، وإذا كان هناك عدد من الجباة يعملون أعمالا أخرى، وبإمكانهم تسيير أمورهم بعد إلغاء كفالاتهم المصرفية لمصلحة المؤسسة البالغة حوالي ١٢ مليون ليرة، فإن الشريحة الكبرى لن تجد ما يؤمن قوتها وقوت عائلاتها.

وبعد تأكيد «عمّال المتعهد والجباة» أن «تسريع الشركات الثلاث من وتيرة عملها لإبرام العقود، لا يمكن فهمه إلا على أنه عمل استفزازي»، يتساءلون: «لماذا هناك إبهام وعدم وضوح بعقود عمل الشركات؟ من هي الجهة المخولة اثبات أن هذا العامل يصلح للعمل أو لا يصلح؟»، مضيفين «إذا أصاب أحدنا مكروه فما هو مصير عائلته؟ لا ضمان، لا حقوق، لا راتب، لا تقاعد. أهذا عدل؟ نحن نتلقى الوعد تلو الوعد من الحكومة بأننا سننال الجنسية الوظيفية، وقد مرت المدة القانونية، ونحن ننتظر من دون نتيجة، ألا يحق لنا أن نصبح من عائلة هذه المؤسسة التي بنيناها بأيدينا وبتضحياتنا وبسعينا الدؤوب إلى جمع مليارات الليرات لكي تبقى وتستمر؟ فالحق يقال إذا زرع إنسان شجرة وحافظ عليها فحقه أن يأكل منها».

أوضحت «لجنة العمّال المياومين وجباة الإكراء» في بيان أنه «بعدما تأمل العمّال في قرار لجنة الأشغال في المجلس النيابي في إقرار تثبيت العمّال والجباة، فوجئوا بقرار الطلب منهم إبرام عقود جديدة مع شركات خاصة»، مضيفة أن «جباة الإكراء وعمّال غب الطلب قضوا من عمرهم الكثير، وهم في الشوارع، وشغلهم الشاغل هو المحافظة على استمرار هذه المؤسسة، لكي تنير البلد وتبعد عنه الظلمة». وأضافت: «طلبوا منّا أوراقا قيل إنها للتثبيت، وبعد ذلك نستنتج أنهم يريدون أن يسلموا المؤسسة للقطاع الخاص، ونحن ما هو مصيرنا؟ وما هي ضماناتنا وضمانات أولادنا وعائلاتنا؟ ألا يحق لنا بعد هذه المدة أن نتساوى بغيرنا من غير وزارات وشركات؟ وما الفرق بين الماء والكهرباء والإعلام؟.. قلنا: هم سابقون ونحن لاحقون والمؤسسة في حاجة إلينا، فلماذا لا نكون من الموظفين المثبتين لكي نضمن الاستقرار لفئة واسعة من المجتمع اللبناني. وكل أهلنا في الشوارع يعرفون كل الظروف لكي نحافظ على الشركة وعلى استمرارها؟». وتابع بيان اللجنة متسائلا «إلى متى اللامبالاة بحقوقنا؟ وإلى متى تجاهل هذا المواطن العامل والمواطن المنتج والمواطن الفاعل في سبيل وطنه ومستقبله؟ المطالبة بالحق واجب شرعي وقانوني وإنساني، ونأمل أن يستمع إلينا من بيدهم الأمر، وألا يجبرونا على الإضراب المفتوح، وهو ما لا نريده ولا نرضاه».

وفي ٢٠١٢/٤/٢٥ – أعلنت لجنة العمال المياومين (غب الطلب) وجباة الاكراء في مؤسسة كهرباء لبنان، في بيان لها، انه "بعد الاعتصام الحاشد والناجح امام المجلس النيابي في ساحة رياض الصلح، وبعد التجاوب الكبير الذي لاقيناه من النواب كافة، توجهت لجنة العمال والجباة برعاية النائب غازي زعيتر الى مقر رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة".

وأشار البيان الى ان الرئيس بري "استمع الى لجنة العمال والجباة، ووعد بالعمل على وضع مشروع تثبيت العمال والجباة على جدول لجنتي الادارة والعدل والمال والموازنة في الاسبوع المقبل، وتبنى الموضوع شخصيا وبشرنا بان المشروع يسلك مساره الصحيح".

وأعلنت اللجنة اثر هذا اللقاء انها قررت "تعليق الاعتصام تماشيا مع التجاوب والوعد الذي لاقيناه من دولته حتى اشعار اخر".

برعاية وحضور معالي وزير الزراعة اللبناني الدكتور حسين الحاج حسن

أطلق اتحاد نقابات المزارعين في لبنان إنماء المعرض الزراعي الخامس في لبنان تموز ٢٠١٢

رأى وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن "أن المعارض هي عملية مستمرة في وزارة الزراعة منذ العام ٢٠٠٩، بعد أن كانت غائبة في السابق". وأشار إلى انه قد "شارك ورعى خلال الفترة القصيرة أكثر من ٤٠ معرضا محليا وعالميا، واعتبر أن المعارض هي جزء من عملية تسويق الإنتاج".

كلام الحاج حسن جاء خلال حفل تكريم المساهمين والمشاركين في المعرض الزراعي الرابع للعام الماضي في قاعة مطعم الروابي في بعلبك، حضره ممثلو غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية ، رؤساء غرف زراعية في سورية، اتحاد نقابات المزارعين في لبنان، رئيس اتحاد بلديات بعلبك، رئيس مجلس بلدية بعلبك، مدير عام المكتب الإيطالي في لبنان، المدير العام لمؤسسة جهاد البناء، ومزارعون وجمعيات أهلية.

وأعلن الحاج حسن أن الحكومة أعطت القطاع الزراعي الكثير وآخرها مشروع الأعلاف الهادف إلى رفع مستوى الدخل للمزارع وتطوير الاقتصاد، ومساهمة وزارة الزراعة في زيادة الناتج المحلي والحفاظ على سلامة الغذاء وإنهاء حالة الفساد المحدودة.

وقال: انه يوجد فساد تواجهه الحكومة في كافة القطاعات ولكن حصل مستوى من الهلع في الفترة الأخيرة لا مبرر له.

وتحدث في الاحتفال مدير مديرية جهاد البناء في البقاع خالد ياغي، ورئيس اتحاد نقابات المزارعين في لبنان إنماء الشيخ جهاد بلوق ومدير اتحاد غرف الصناعة والتجارة والزراعة في لبنان رجا هبر.

وفي نهاية الحفل وزع الاتحاد والدكتور الحاج حسن الدروع التقديرية على المشاركين.

لجنة شؤون المرأة في الاتحاد العمالي والصحي في البقاع الوفاء بالعهد بمناسبة عيدي المقاومة والعمال

عقدت لجنة شؤون المرأة في الاتحاد العمالي والصحي في البقاع جلسة مناقشة عامة في مركز الاتحاد في بعلبك بتاريخ ٢٨-٤-٢٠١٢ الساعة الثالثة بعد الظهر ترأسها رئيس الاتحاد السيد برير عثمان الذي عرض للآنشطة المزمع اقامتها في شهر أيار بمناسبة عيد المقاومة والتحرير وعيد العمال ، وتقرر تنظيم حفل بهاتين المناسبتين في بعلبك ، وقيام الأخوات النقابيات برحلة الوفاء بالعهد للمقاومة وشهدائها ، وزيارة معلم مليتا السياحي الجهادي ، على أن تشارك الأخوات في المؤتمر النقابي العام الذي دعا اليه الاتحاد العمالي العام بمناسبة الأول من ايار . وكان الاتحاد العمالي والصحي قد أقام مجلس عزاء بمناسبة استشهاد السيدة الزهراء في مركزه في بعلبك .

استكمال اشغال معمل اعلاف السمك في الهرمل

بتاريخ ٢٠١٢/٤/٣ تم في الهرمل توقيع اتفاق تعاون بين بلدية الهرمل و"الوكالة الالمانية للتعاون الدولي" لاستكمال اشغال معمل اعلاف السمك في الهرمل، في حضور ممثلين عن مجلس الانماء والاعمار ووزارة البيئة، ولجنة العمل البلدي لحزب الله، رئيس اتحاد بلديات الهرمل، فاعليات بلدية واختيارية وحشد من ممثلي الجمعيات التعاونية والعاملين في قطاع الاسماك.

صقر

وتحدث رئيس بلدية الهرمل صبحي صقر عن "اهمية هذا المشروع والذي يستكمل بهبة بقيمة ١٧٠ الف يورو ليسهم في تخفيض كلفة الاعلاف وانتاج علف بمواصفات عالمية مما يساهم في رفع المردود وفي دفع الحركة الاقتصادية والسياحية لحوض العاصي، كما يسهم في تحسين نوعية السمك وجودته".

انغلهارد

واعرب المدير الاقليمي في سوريا ولبنان للوكالة الالمانية للتعاون الدولي توماس انغلهارد عن "سروره للتعاون مع بلدية الهرمل ومربي الاسماك"، منوها "بما تقوم به البلدية لحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة"، مؤكدا ان "حماية البيئة والموارد الطبيعية من اولويات الحكومة الالمانية في المانيا والعالم"، آملا "النجاح في هذا المشروع والمزيد من التعاون مع بلدية الهرمل في مشاريع مستقبلية". بعد ذلك انتقل الجميع لتفقد موقع معمل الاعلاف والذي انجز منذ العام ٢٠٠٩ و لم تستكمل اشغاله.

تطوير علمي ينقل قطاع المشاتل إلى المواصفات العالمية

برنامج لدعم مربي الأبقار وزراعة الأعلاف

باشرت دوائر وزارة الزراعة باستقبال طلبات المزارعين للاستفادة من «برنامج دعم مربي الأبقار وزراعة الأعلاف» أمس، بعدما وضعت اللمسات الأخيرة على البرنامج، في اجتماع عقد في «مصلحة زراعة زحلة»، بحضور مستشار وزير الزراعة صلاح الحاج حسن، ورئيس المصلحة خليل عقل، ورؤساء دوائر الثروة الزراعية والحيوانية في البقاع، وبقية الدوائر والمصالح، وعدد من المزارعين. وخصص الاجتماع للإعلان عن بدء استقبال طلبات المزارعين للاستفادة من الدعم، الذي أقرته وزارة الزراعة على زراعة الأعلاف، وقطاع تربية الأبقار.

ولفت الحاج حسن إلى أن الاجتماع، وما سبقه وما سيليه، «مخصص لتنفيذ ما أعلن عنه وزير الزراعة حسين الحاج حسن من وضع برنامج تطوير زراعة الأعلاف وتربية الماشية موضع التنفيذ». وأشاد المزارع كميل سكاف ببرنامج وزارة الزراعة لتطوير زراعة الأعلاف، وما سينتج عنه من زيادة في الرساميل المالية في تطوير البنى التحتية للقطاع الزراعي، مع رفع المساحات المزروعة بالأعلاف، ورفع عديد الأبقار، معتبراً أن «التطور لن ينحصر على واقع زراعة الأعلاف، بل سيطال الزراعات الأخرى».

من جهة أخرى، شدّد وزير الزراعة حسين الحاج حسن على أولوية وزارة الزراعة في تطوير قطاع المشاتل والبذور، الذي يعتبر اللبنة الأولى في القطاع الزراعي السليم، وخصوصا أن سلامة وصحة النبات الزراعي تبدأ مع البذور والشتول».

ولفت الحاج حسن في اجتماع زراعي عقد في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع للإعلان عن نتائج لجان تنظيم قطاع البذور والمشاتل، بحضور سفير «منظمة الفاو» في لبنان علي مومن، ورئيس «جمعية مشاتل لبنان» سليمان سماحة، وعدد من المزارعين، إلى أن «متوسط الحيازة الزراعية في لبنان والبالغ ١،٣ هكتار، على الرغم من صغره، يعاني من التراجع، في مقابل عدد يتزايد من المزارعين. ولذلك لا يمكننا الاستمرار بالزراعات المتسعة والتقليدية»، معتبراً أن «الأفضل والأصح هو التحول إلى زراعات مكثفة من ضمنها وعلى رأسها زراعة الشتول والبذور»، مشددا على ان «إنتاج زراعة البذور والشتول لن تكون مخصصة للسوق المحلية، إنما سيكون قطاع مصدر للخارج في ظل مواصفات عالمية تضمن سلامة ونوعية عملية الإنتاج الزراعي في ظل تقسيم لنوعية المشاتل ما بين فئتي «أ» و«ب»، بحسب الإجراءات المتبعة في كل مشتل».

وأشار الحاج حسن إلى أنه «وفق إحصاء وزارة الزراعة يتبين وجود ما بين ٧٠٠ وألف مشتل، منها ٢٠٠ مشتل من فئة «أ»، اي لدينا خمسمئة مشتل بحاجة إلى تأهيل بسبب عدم اكتمال المواصفات وفق برنامج عالمي، للمصادقة التي تتضمن مواصفات حول نوعية البذور والشتول، ومدى خلوها من الأمراض ومقاومتها لمجمل العوامل المناخية».

بدوره، ثمن رئيس «جمعية مشاتل لبنان» سليمان سماحة «الإجراءات الرسمية الزراعية التي يقوم بها الحاج حسن»، منوها بـ«خطوة تشريع المشاتل، التي تتضمن تطويراً علمياً وفنياً لكامل القطاع الزراعي. وتعمل على إنهاء الفوضى في القطاع، لا سيما أنه للمرة الأولى في لبنان، بات من حق المزارع اللبناني، أو الشاري، والمستهلك، أن يحوزوا بذورا وشتولا مؤصلة، ومصادقا عليها. وتتضمن مختلف المواصفات المطلوبة، والنوعية»، لافتاً إلى أن الشاري «لا يمكن غشه لأن الشتلة ستكون مسجلة باسم المشتل، وأي مخالفة للمواصفات المدونة عليها سترتب على صاحب المشتل عقوبات وإجراءات صارمة، توصله إلى شطبه من سجلات وزارة الزراعة، وتحرمه إمكانية الاستمرار والتصدير وتضر بسمعته».

دعا المزارعين إلى التحرك الشعبي من أجل حماية إنتاجهم من الزيت

تجمع هيئات قطاع الزيتون: الزيوت المغشوشة أجنبية

اجتمعت لجنة الطوارىء المنبثقة عن تجمع الهيئات الممثلة لقطاع الزيتون في لبنان، بدعوة من رئيس جمعية مزارعي الزيتون في الكورة جورج قسطنطين العيناتي.

ووجه التجمع في بيان، "تحية إلى مديرية المخابرات في الجيش اللبناني لاكتشافها أحد مستودعات الزيت الفاسد". وأمل "استمرار مداهمة بؤر غش وخلط الزيت حتى القضاء عليها جميعا".

وشدد التجمع على "ضرورة التحقيق الصارم مع أصحاب براميل الزيت الفاسد لأن ذلك سيوصل إلى إكمال حلقة الكشف على براميل قاتلة سبق أن دخلت إلى لبنان".

وإذ أكد أن "الزيوت المغشوشة على اختلاف أنواعها هي زيوت أجنبية مستوردة وليست من منشأ لبناني"، أوضح أن "أكبر دليل على نقاء الزيت اللبناني وجودته وقيمته المرتفعة هو تصنيفه كأحد أفضل خمسة زيوت بيولوجية في أكثر من معرض ومعهد أبحاث عالمي".

ودعا التجمع المستهلك اللبناني الى "شراء حاجته من زيت الزيتون من المزارعين مباشرة أو من الجمعيات التعاونية الزراعية الموثوقة وليس من التجار أو من الزيوت التجارية الموجودة في الأسواق".

كذلك دعا الى اتخاذ خطوات في هذا الملف أبرزها "إقفال أي شركة تبيع الزيت المستورد محليا أو تقوم بتصديره على أساس أنه زيت لبناني بينما هو زيت مستورد، إزالة أسماء جميع التجار من لجنة صياغة المواصفات ليبنور، يجب تغيير المواصفات الخاصة بزيت الزيتون لأنها تشرع وتحمي غش الزيت في عدد من بنودها، ضرورة إعادة فحص

معايير النقاوة من قبل مصلحة حماية المستهلك ومن قبل المحاكم التي تحقق في محاضر غش الزيت".

وطالب وزارة الإقتصاد بالإعلان "عن أسماء التجار الذين نظمت بحقهم محاضر ضبط غش وتزوير زيت الزيتون"، لافتا الى أن "التستر عن أسمائهم هو تغطية وتشجيع لغيرهم".

ودعا التجمع المزارعين إلى "التحرك الشعبي من أجل حماية إنتاجهم من الزيت".

وذكر بالمطالب التي وضعها أمام الحكومة ومنها: "ضرورة منع استيراد الزيت لمدة خمسة أشهر، وضرورة شراء ٥٠٠ ألف تنكة زيت من زيت المزارعين من المناطق الكثيفة الزراعة التي تشكل مركز الثقل في زراعة الزيتون".

ورشة عمل عن انشاء مزارع تربية الاسماك والصيد البحري

نظمت وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة O.A.F وخبراء من هيئة المعابر العامة للبحر المتوسط ورشة عمل لمناقشة "نظام انشاء مزارع تربية الاسماك" في لبنان، و"قانون الصيد البحري"، بمشاركة ممثلين عن جمعية "جهاد البناء والتعاونيات" التي تعنى بتربية الاسماك والمربين ومهتمين.

وتناول النقاش موضوع "تربية سمك الترويت الذي ينفرد به نهر العاصي وضرورة الحفاظ على هذه الثروة وتطويرها كونها تشكل مصدر دخل جيدا، وتخلق فرص عمل لمئات العائلات".

ولفت المشاركون في الورشة الى أهمية "تنظيم تربية الاسماك وايجاد القوانين والتشريعات اللازمة". كما اشار الحضور الى "ضرورة منع الصيد الجائر في نهر العاصي وضرورة قمع المخالفات والتعديات على النهر بالتعاون مع البلديات المعنية والجهات المسؤولة في وزارة الزراعة والاقتصاد والصحة".

وزير الزراعة رعى ندوات عن تربية النحل

رعى وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن سلسلة ندوات إرشادية ومحاضرات عن طرق تربية النحل وقطاف العسل، نظمتها مديرية جهاد البناء في حزب الله في مركز باسل الاسد الثقافي الاجتماعي في بعلبك، في حضور رؤساء اتحاد بلديات المنطقة، مدير مديرية البقاع في مؤسسة جهاد البناء خالد ياغي، نحالين، مزارعين وفاعليات.

ورأى وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن ان مشكلة النهوض بالواقع الزراعي في لبنان هو مشكلة الحيازات الصغيرة لدى اللبنانيين ومساحة الاراضي، وهذا يستدعي العمل النقابي والجماعي والتعاوني لتجاوز ذلك.

واختتم اللقاء بتوزيع ٢٢٤ عاسلة، ٢٢٤٠ برواز شمع.

وزارة الزراعة اختتمت دورة عن طرق الجني البري للزعتر والقصعين

اختتمت وزارة الزراعة بتاريخ ١٢-٤-٢٠١٢ دورة تدريبية عن طرق الجني البري المستدام للزعتر والقصعين، في إطار مشروع "إدخال مفاهيم إدارة التنوع البيولوجي في عملية إنتاج النباتات الطبية والعطرية في لبنان".

وافتتحت الدورة بكلمة ترحيب للدكتور داهج المقداد عن وزارة الزراعة، ثم كانت كلمة مديرة مشروع النباتات الطبية والعطرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية السيدة مايا عبود.

المحتل يكرم ومن يحترم القانون يظلم

معضلة المستأجرين القدامى قضية تتعلق ١٧٠ ألف عائلة غالبيتها العظمى من الفقراء باستثناء قلة قليلة ميسورة. وهي عمرها من عمر الاستقلال وبلغت ذروتها ما بعد الطائف.

ان هذه القضية من صنع السياسات الخاطئة للسلطة نتيجة اعتمادها القوانين الاستثنائية.

وهي من مآسي سياسة اليد المرفوعة. وأيضا" من نتائج الحرب الأهلية البغيضة حيث ظلم المستأجرين والمالكين القدامى ولا سيما بعد الانهيار المالي بعد احتلال العدو الاسرائيلي عام ١٩٨٢ للبنان.

وأصبحت جريمة أنسانية وأجتماعية عندما حررت الحكومة عقود الايجار بالقانون ٩٢/١٥٩، ومن جهة اخرى مددت العقود القديمة بالقانون رقم ٩٢/١٦٠، وضيقت هذا الحق بادخال مواد جديدة ومن ربط الايجارات بتصحيح الاجور بـ ٥٠٪ منها، دون وضع سياسة اسكانية وبعد مرور ٢٠ سنة أصبح الشعب اللبناني فريسة لحيتان البناء بفرض أسعار وأيجار الشقق للعرض والطلب وترافق ذلك مع أعتماد أقتصاد السوق نهجا" وممارسة التفلت من أي رقابة. تنفيذا" لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين، التي فرضت الغاء دور الدولة ومن جهة ثانية لزمت الاقتصاد والخدمات للرأسمال المعولم، وأيضا" سادت، الفوضى، والعبث، بالامن الاجتماعي، عبر الادارات الموازية، للادارات الرسمية. واستباحت المال العام بسرقة وهدر موصوفين وشاعت منظومة فساد لم نشهدها من قبل فتراكم الدين العام. فأصبحت خدمته لاقدرة للاقتصاد الوطني على تحملها. رغم فرض الضرائب غير المباشرة، والتي بلغت ٦٦٪ من الناتج الوطني. مع أعفاءات أصحاب الاحتكارات والمافيات الموزعة على كافة السلع والحاجات.

وبهذا السياق حصل حوار ما بين المالكين القدامى والمستأجرين عبر ممثليهم وكوني كنت احد المشاركين، عندما ادار حواراً المدير العام السابق للمؤسسة العامة للاسكان الاستاذ انطوان شمعون من سنة ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٠، وتابعنا البحث مع اللجان النيابية وخاصة لجنة الادارة والعدل، التي كان آنذاك يرئسها النائب ميخايل الضاهر. وخلاصة هذه الورشة صدر القانون ٧٦٧ المتعلق بالايجار التملكي بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١١ ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦.

وحدد المسؤولية التنفيذية للحكومة بفقرته الثالثة من خلال النص التالي:

خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون على المؤسسة (المؤسسة العامة للاسكان) أن تضع نظاما" خاصا" للايجار التملكي يصادق عليه بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على أقتراح الوزير. يحدد النظام المذكور شروط واجراءات الايجار التملكي بما في ذلك الاحكام التي يجب ان يتضمنها العقد وحقوق وموجبات كل من المالك والمستأجر وكيفية ممارسة حق الخيار بالشراء ومفاعيله.

وينبغي ان يرتكز هذ النظام على المبادئ التي تشكل الخلاصات التي على اساسها صدر هذا القانون على أن ينفذ لمره واحدة للمستأجرين القدامى دون شرط العمر وهي التالية:

١. يفتح باب الانتساب لمدة ثلاث سنوات للمستأجرين القدامى لتقديم طلبات من يرغب الى المؤسسة العامة للاسكان.

٢. يقفل باب الانتساب، وتفرز المؤسسة الطلبات وعلى أساسها تحدد امكنة بناء المجمعات السكنية باحجام مختلفة للشقق ومن ضمنها المشاعات العائدة للدولة والبلديات بحيث لا تبعد أكثر من عشرة كلم عن اماكن السكن الحالية.

٣. يقسط المنزل بسعر الكلفة لمدة أقصاها ثلاثين سنة يبدأ دفع الاقساط من لحظة أستلامه على أن يشكل بدل الخلو دفعة أولى ٤٠٪ من قيمة المأجور (هذه نقطة خلافية) تدفع للمؤسسة وعلى ان لا يزيد حجم الشقة عن ٢٠٠ م .

٤. تمول هذه العملية من الاحتياط الالزامي في مصرف لبنان بضمانة الدولة ومن ما هو متوجب على المصارف الملزمة بفائدة صفر٪ وقد وافقت البنوك في حينه. وقد طالبنا من جانبنا استعادة الاملاك العامة من محتليها كي تساهم بعملية التمويل.

٥. تنجز عملية البناء خلال اربع سنوات وتتحمل المؤسسة مسؤولية تأخير التنفيذ وما يترتب عليها بدفع فروقات الايجارات للمالك.

٦. بعد أنتهاء أنجاز عملية البناء وتسلم للمستأجرين منزلهم تحرر العقود مع ترافقها بسياسة اسكانية دائمة.

الغريب والعجيب بأمر الحكومات التي لا هم لها الا حماية الحيتان وسارقي الاموال العامة ومستهترين بحقوق الفقراء كون المسكن هو حق دستوري الوارد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان كونه جزء لا يتجزء من الدستور الذي اكد في المادة – ٢٥ منه على أربعة حقوق وهي العلم والعمل والصحة والمسكن. والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي أكد في المادة – ١١ منه أيضا" على الحق بالمسكن والدولة ملزمة بتجسيد هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون أستثناء.

والاغرب ان وزير الشؤون الاجتماعية، وزير الوصايا على المؤسسة العامة للاسكان رغم مطالبتنا الالتزام بتنفيذ القانون باعداد وأنجاز نظام الايجار التملكي وفقا" لما أتفق عليه كما اشرنا اعلاه يعلن ان هذا الامر لا يتعلق بالمستاجرين القدامى. كون وجوده على رأس هذه الوزارة ملزم بحل هذه المعضلة التي رعاها ودعمها الشهيد المعلم كمال جنبلاط بتكليفه عضو جبهة النضال الوطني النائب فريد جبران ترأس لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين. وأيضا" تابع الاستاذ وليد جنبلاط بهذا الدعم بتكليف النائب الاستاذ ايلي

عون بمتابعة هذا الملف مع لجنة المستأجرين.

والاخطر اهمال القانون رقم ٧٦٧ من جهة والمفاجئة اقتراح مشروع القانون الذي يعد من قبل لجنة الادارة والعدل لاستكمال تحرير العقود رقم –٢– دون الجدية بحل قضية المستأجرين خدمة لحيتان البناء حيث لم يبقى في بيروت عقارات شاغرة غير الاملاك القديمة ضمنا يريدون تحريرها من مستأجرين ومالكيها لشرائها وهدمها واقامة ناطحات من جهة ورمي اصحاب الحقوق من جهة ثانية تكرار لتشريع شركة سوليدير.

ندعو كافة المسؤولين والمعنين ولا سيما المطالبين بالعدالة والقانون وبناء الدولة ان يحترموا حقوق الناس ويتداركوا هذه الكارثة القادمة بحيث تدارك الجريمة قبل حدوثها هي المسؤولية بعينها وبدل من صرف الجهد لتغطية المليارات الضائعة والمنهوبة احترموا القوانين النافذة وخاصة التي تتعلق بحياة الفقراء التزاما ببرنامج مكافحة الفقر ضعوا قيد التنفيذ اولا" تنفيذ الايجار التملكي وثانيا" اوقفوا درس مشروع الايجارات الجديد – الكارثة – وثالثا" قروا مشروع أستعادة الاملاك العامة وتحريرها من محتليها الذي تقدم به المرحوم النائب وديع عقل منذ عام ١٩٩٦ ومولوا الايجار التملكي ورابعا" تعاطوا مع المستأجرين أسوة بالمحتلين والمهجرين كفى ظلم واستبداد حيث ان السياسات القائمة تكرم المحتل والمتجاوز للقانون ويظلم الذي أحترم القانون. أين العدالة والمساواة ؟ الى متى يبقى الدستور والقانون وجهة نظر ؟

وكيف يمكن ان نحمي السلم الاهلي والازمات تزداد يوما" بعد يوم وتتفاقم. ومستقبل شبابنا في مهب الريح.

عضو لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين

عضو المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام

النـــقابي علي محـي الديـــن

عشرات آلاف العائلات مهدّدة بالتشرّد .. ومجلس النواب أمام الاختبار

مشروع الإيجارات الجديد: المستأجرون القدامى إلى الشارع!

.. كأنه لا يكفي غالبية اللبنانيين ما تعانيه من انكشاف لأمنها الحياتي في ظل تفاقم الازمات الاقتصادية والاعباء المعيشية، على اختلافها، حتى جاءت طلائع مشروع قانون الايجارات لتهدد بانفجار اجتماعي خطير.

وأخطر ما أقر من المشروع حتى الآن في لجنة الادارة والعدل النيابية، التي تجتمع اليوم، انه يقضي على ما تبقى من طبقة متوسطة مترنحة، و«يلتهم» شريحة الفقراء التي تستظل بسقف يسترها، حتى وُصف بانه مشروع تهجير جماعي، يراد منه توسيع الفجوة الاجتماعية بين اقلية متمكنة وأكثرية متألمة، فيما ذهبت بعض الاستنتاجات الى حد اعتبار المشروع خدمة لشركات عقارية، تبني الأبراج والمشاريع السكنية الضخمة.

ولعله من المفيد الاشارة الى ان هناك حوالى ١٤٠ ألف عقد إيجار قديم، سارية المفعول وتعود الى ما قبل العام ١٩٩٨، وبين المستأجرين القدامى ثمة نسبة كبيرة ممن ينتمون الى فئة ذوي الدخل المحدود جدا، ودون المحدود، أي ان عشرات آلاف العائلات بالكاد تستطيع تسديد قيمة الإيجار القديم الحالي، بل بالكاد تستطيع تأمين لقمة العيش في ظل الظروف الحياتية الصعبة، فكيف لها تحمل أثقال البدل الجديد المقترح؟

ووفق الآلية المقترحة في المشروع، فإن زيادة متدرجة وتصاعدية ستدخل على قيمة الإيجار، كل عام بدءا من تاريخ نفاذ القانون، ولمدى ست سنوات، حتى يصبح البدل القديم للإيجار موازيا للبدل الرائج، علما بأن الفارق القائم بينهما حاليا واسع جدا، ولا يمكن لغالبية المستأجرين ان تتحمل أعباءه. وفي حال لم يستطع المستأجر تسديد المتوجب عليه يكون بمقدور المالك، وفق المشروع، إلزامه بترك المسكن.

والغريب ان المشروع المطروح يتراجع عن القانون الحالي لناحية التعويض على المستأجر، إذ انه يحصر دفع التعويضات بهوامش ضيقة جدا، كما ان الصندوق المقترح لمساعدة المعدمين على دفع فارق بدل الإيجار يتضمن ضوابط تحد من نسبة المستفيدين منه.

وإذا كان المستأجرون القدامى هم ضحايا المشروع المتداول، فإن المالكين يعتبرون انفسهم مغبونين، بسبب تدني قيمة الإيجار الذي يتقاضونه منذ سنوات طويلة قياسا الى مستوى غلاء المعيشة، لكن معالجة الظلم اللاحق بالمالكين لا يجوز أن تتم عبر التسبب بظلم آخر للمستأجرين وإلغاء الحقوق المكتسبة لهم.

وأمام المخاطر المحدقة، علمت السفير» ان الهيئات واللجان المعنية بحقوق المستأجرين ستعقد اجتماعا بعد ظهر اليوم لدرس الخيارات المتاحة في مواجهة المشروع، وسط اتجاه نحو تصعيد التحركات الاحتجاجية وزيادة الضغط على مجلس النواب لمنع تمريره. وتردد ان من بين الأفكار المطروحة للتصعيد الاعتصام ونصب الخيم في شارع الحمراء، باعتباره العصب التجاري والاقتصادي الذي يمكن من خلاله إيصال الرسالة بسرعة وفعالية.

وفي سياق متصل، قالت مصادر نيابية لـ«السفير» ان المشروع الذي تدرسه لجنة الادارة والعدل من شأنه ان يهجر أعدادا كبرى من الناس، منبهة الى انه سيرمي الكثيرين من المستأجرين القدامى في الشارع وينزع عنهم ورقة التوت السكنية.

وأعربت المصادر عن اعتقادها ان هناك جهات معينة من أصحاب المصالح تقف وراء هذا المشروع، ملمحة الى انه يحقق مكاسب لشبكة مالية – سياسية. واعتبرت ان من واجب النواب التصدي له ومنع إقراره، حفاظا على كرامة شريحة واسعة من الناخبين الذين أوصلوا ممثليهم الى مجلس النواب ليدافعوا عن حقوقهم، وليس لينتهكوها.

وعليه، فان مجلس النواب امام مسؤولية كبرى للحؤول دون المضي في ارتكاب «مجزرة اجتماعية» ستترك تداعيات عميقة على التركيبة اللبنانية، ديموغرافيا وسكانيا، إضافة الى الانعكاسات الاقتصادية والمعيشية، في

مرحلة لا تحتمل إرهاق اللبنانيين بمزيد من الأعباء والضغوط.. إلا إذا كان هناك من يستسهل اللعب بقنبلة موقوتة، قد تنفجر في أي لحظة وتبتر أصابعه.

شياطين التفاصيل

وفي تفاصيل الجزء الأول المُقر من مشروع قانون الإيجارات، والتي تكمن فيها الشياطين، انه يمدد الايجارت لمدة ست سنوات، لكنه لا يعطي مهلة للبدء بتطبيق الزيادات، ويُدخل القضاء في تحديد بدل المثل اذا لم يحصل اتفاق بين المالك والمستأجر. ويزيد بدل الايجار القائم، بتاريخ صدور القانون وفي السنة التمديدية الاولى التي تليه، بنسبة ٢٠ في المئة من فارق الزيادة بين بدل الايجار القائم وبدل ايجار المثل (الرائج).

ويتضمن المشروع زيادة على البدل بشكل تراكمي، وبنسبة غلاء المعيشة المحقق وفقاً لمؤشر غلاء المعيشة الذي يصدر عن المديرية العامة للإحصاء المركزي، على ألا يتجاوز سنوياً نسبة خمسة في المئة. وتحتسب الاضافات الناتجة عن زيادات غلاء المعيشة المتراكمة، على ان يصبح عقد الايجار حرا في نهاية السنة السادسة.

وبعد السنة السادسة، اذا رغب المستأجر في البقاء في المأجور، فهو ملزم بعقد لثلاث سنوات فقط ولمرة واحدة. ويضاف على العقد الحر في هذه الحالة، منذ السنة الاولى، خمسة في المئة من قيمة بدل المثل وملحقاته كزيادة اتفاقية.. وهذه «الزيادة» هي اقرب ما تكون بدعة في العقود، تحمّل المستأجر اعباء اضافية.

والأسوأ من كل ذلك هو نسبة الـ٧ في المئة، الواردة في المادة السادسة والتي على اساسها يحدد بدل المثل، وهذه نسبة كبيرة جدا، نظرا لارتفاع اسعار الابنية منذ سنوات، حيث ان أي شقة يتراوح ثمنها في بيروت وضواحيها بين ١٢٠ و١٥٠ ألف دولار، بمعنى ان بدل ايجارها السنوي لا يقل عن سبعة آلاف و١٤٠ دولارا، او عشرة آلاف و٥٠٠ دولار. فمن يستطيع من المستأجرين القدامى ان يدفع، اذا كان الحد الأدنى لراتبه ٨٠٠ ألف ليرة مثلاً؟

ويتضمن المشروع نوعين من الاسترداد، «للضرورة العائلية» او «لسبب آخر» لم يحدد هذا السبب. في الحالة الاولى يترتب للمستأجر تعويض لا يتجاوز بدل ايجار اربع سنوات، وفي الثانية يترتب له تعويض لا يتجاوز بدل ايجار ست سنوات، ويتناقص التعويض نسبياً مع المدة التمديدية المتبقية.. وهذا يخالف ما تطالب به لجان الدفاع عن المستأجرين من بدل إخلاء وهو ٤٠ في المئة من ثمن المأجور .

السفير في عددها الصادر بتاريخ ٤-٤-٢٠١٢

هيئات المستأجرين تجدّد رفضها مشروع الإدارة والعدل: الإيجار التملكي وهم... والحل بتفعيل المجلس الاقتصادي

عقدت «لجنة المتابعة المنبثقة من هيئات المستأجرين والهيئات والجمعيات الديموقراطية والنقابات المهنية والعمالية» اجتماعاً دورياً بتاريخ ٢٢-٤-٢٠١٢ في مقر «الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان» وأصدرت بياناً أكدت فيه «الرفض المطلق لتوجهات المشروع الذي تعدّه لجنة الإدارة والعدل، وخصوصاً تحرير عقود الإيجارات القديمة وإلغاء تعويض بدل الإخلاء وما يسمى صندوق الدعم الوهمي للمستأجرين لتبرير الزيادات التعجيزية».

وجددت اللجنة مطالبتها بـ«تعديل قانون التعاقد الحر ووضع ضوابط لأي زيادة لتأمين الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي لعائلات المستأجرين»، واستنكرت «إصرار البعض على محاولة تسويق حل وهمي لازمة السكن بعنوان الإيجار التملكي الذي لا صلة له بالإيجارات القديمة، في وقت تعجز فيه المؤسسة العامة للإسكان عن استمرار إعطاء القروض لطالبيها واحتمال وصولها إلى حال الشلل، مما يساهم في زيادة تفاقم أزمة السكن».

وأكدت أن «المدخل السليم لمعالجة أزمة السكن ليس في إصدار قانون يشرد المستأجرين ويشرع تهجيرهم وهذا يتطلب تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوضع واقرار خطة سكنية تتوافر فيها امكانات التنفيذ وبعد مباشرة ذلك يمكن صوغ قانون عادل ودائم للايجارات».

وطالبت «الاتحاد العمالي العام بإعلاء الصوت في رفض مشروع قانون للايجارات يشرد عائلات المستأجرين ويهجرها، وخصوصا أن الغالبية الساحقة منهم من ذوي الدخل المحدود، وهذا يتطلب دعوة لجان المستأجرين وممثليهم للمشاركة في اعمال مؤتمره العام».

وأكد اللجنة «متابعة التحضير للمؤتمر الوطني العام للدفاع عن حقوق المستأجرين في شهر أيار المقبل

تحقيق العدد

ألف موظف في القطاع العام : «وينيّي الزودة»

أجور موظفي القطاع العام لا تزال بلا «زودة». الكل يسأل: الى متى؟ مجلس الخدمة المدنية، وكذلك وزارة المال، يؤكدان أن التأخير مرتبط بإصدار مشروع يجسّد نقلة نوعية في رواتب العاملين في القطاع العام

شهران مرّا على تصحيح الأجور في القطاع الخاص. ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية كافة مع ازدياد نسبة التضخم. الايجارات دخلت في المزاد. الأقساط المدرسية كذلك. سعر صفيحة البنزين يلامس الـ ٤٠ ألف ليرة. كل هذه المصائب حلّت على جميع الأجراء والموظفين في لبنان، وبعد شهرين، لا يزال موظفو القطاع العام في انتظار «زودتهم». رابطة أساتذة الثانوي أعلنت الاضراب في ٢٦ من الشهر الجاري، والآخرون ينتظرون «الفرج»... في ٢٢ آذار الماضي، قال وزير المال محمد الصفدي لـ«الأخبار» إن مشروع قانون تصحيح الأجور في القطاع العام سيرسل الى مجلس الوزراء «قريباً». أمس، أكد الصفدي أن الاقتراح سيقدّم الى مجلس الوزراء «قريباً». وعاد ليضيف أن «قريباً» تعني قبل نهاية الشهر الجاري. الشكوك تحيط بهذا الملف، اذ إن هناك همساً بأن اقرار مشروع القانون قد يكون مرتبطاً بمشروع موازنة عام ٢٠١٢.

زهاء ١٠٠ ألف موظف ومعلم وعسكري يسمعون منذ شهرين أن زيادة أجورهم وتصحيح سلسلة رواتبهم «قيد الدرس». يسمعون أيضاً أن الانتظار هذا ليس عن عبث: «هناك تغيير جذري في تحديد سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام»، بحسب ما يعلن الصفدي نفسه. و«سنحقق نقلة نوعية في تحقيق التوازن والانصاف في سلسلة الرتب والرواتب» بحسب رئيس مجلس الخدمة المدنية خالد قباني. لكن أحداً لم يذكر مشكلة تمويل الزيادة التي ستطرأ على الرواتب، اذ إن زيادة ١٥٠٠ مليار ليرة على الانفاق العام (وهي كلفة الزيادة التي اعلنها الصفدي وتشمل التعديلات الطارئة على سلاسل رواتب القضاة وأساتذة الجامعة اللبنانية) تستدعي زيادة في الايرادات، وهذه مشكلة، فموازنة ٢٠١٢ لم تقرّ، ولن تقرّ قريباً، ما دام الحل الواضح لمسألة قطع حسابات الدولة في الأعوام الماضية لم يوجد بعد. وفق هذه المعادلة، وزارة المال ملزمة باعتماد سقف الانفاق المحدد في آخر موازنة أقرت في لبنان، أي موازنة العام ٢٠٠٥. المخارج صعبة، وكلها تؤدي الى أبواب مغلقة. وخلف الأبواب يقبع مشروع القانون الموعود، فما تفاصيله؟

«السرية» عبارة تتردد لدى السؤال عن مضمون مشروع القانون. «انه موضوع شائك ودقيق، يحتاج الى دراسة وافية قبل اعلان النتائج النهائية» يقول المتابعون. وتؤكّد مصادر الصفدي أن الصيغة النهائية

للمشروع التي يتم اعدادها بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية، أصبحت قيد الانجاز: «الأعياد أخّرت إنجازه، وسيرفع الى مجلس الوزراء قبل نهاية الشهر الجاري، الجداول انتهت، كذلك الدراسة، ولا ينقص سوى الرتوش القانوني».

يشرح رئيس مجلس الخدمة المدنية لـ«الأخبار» أن الصيغة النهائية لسلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام أصبحت جاهزة، وهي لا تحتاج إلا الى الصياغة. «سنرسلها الى وزير المال ليرفعها الى مجلس الوزراء، بحيث يصار الى وضع مشروع القانون على جدول الاعمال، وبعد اقراره في الحكومة، سيعاد تحويله الى مجلس النواب لإقراره وتحويله الى التطبيق». ويشدد قباني على أن المشروع متكامل ويشمل كل العاملين في القطاع العام، وقد تم الأخذ ببعض الملاحظات من الجهات المستفيدة من القانون.

ويعتبر قباني أن المدة التي استغرقتها الدراسة والجداول ليست طويلة، اذ إن «مجلس الخدمة المدنية، وبطلب من الحكومة، ينسق مع وزارة المال للخروج بمشروع لسلسلة الرتب والرواتب ينصف موظفي الادارات العامة لأن هذا القطاع لم يأخذ حقه في الزيادة». وهذا الموضوع يحتاج، وفق قباني، الى جهد كبير وعمل مضن. لكن هل سينصف المشروع جميع المعنيين ومنهم المعلمون؟ يؤكد قباني أن هناك حرصاً شديداً على عدم ترك شوائب في القانون وعلى توفير العدالة كاملة. وفق هذه الوجهة تم اعتماد قاعدتين أساسيتين، الأولى: احداث نقلة نوعية في رواتب الموظفين الاداريين بما يؤمن العدالة والحد الادنى من العيش الكريم. القاعدة الثانية: أخذ قدرة الدولة على تحمل اعباء هذه الزيادة بالاعتبار، فلا تؤدي الزيادة الى ارهاق الخزينة او احداث تضخم. ويضيف قباني: «اعتقد اننا عملنا بطريقة فيها من الإنصاف والتوازن ما يرضي كل الاطراف، ولا نتوقع ابداً أن يعترض أحد من المستفيدين على صيغة القانون ومضمونه، وأخذنا في الاعتبار الفارق في الدرجات بين فئة وأخرى بطريقة مدروسة».

ومن المعلوم أن القطاع العام يوظّف ١٦ في المئة تقريباً من القوى العاملة في لبنان، استناداً إلى آخر إحصاءات لإدارة الإحصاء المركزي في دراسة «سوق العمل في لبنان – تشرين الأول ٢٠١١». ويشير عضو رابطة موظفي القطاع العام محمد قدوح الى أن عدد العاملين في الملاك الاداري في الوزارات يراوح بين ٧ آلاف و٨ آلاف موظف في الملاك، اضافة الى ١٧ ألفاً يتوزعون بين متعاقدين وأجراء. التعديلات التي يتوقع قدوح أن تدخل الى مشروع قانون تصحيح الأجور في القطاع العام ستطال ردم الهوة بين الفئتين الاولى والثانية واعادة النظر في قيمة الدرجات للفئتين الثانية والثالثة لدى الاداريين، «ولكن لا نعرف حجم التصحيحات»، اضافة الى تعديلات اساسية ستشمل الجيش والمعلمين «يجري تداول زيادة درجتين أو ثلاث للمعلمين في الثانوي».

وتشرح مصادر وزير التربية (الذي اجتمع الى وزير المال في لقاءات تنسيقية حول سلسلة الرتب) أن مشروع القانون سيتضمن اعادة احتساب الـ٦٠ في المئة للمعلمين كبدل اتعاب عن ساعات العمل الاضافية، في حين سيصار الى تحقيق توازن مقبول في جميع البنود الأخرى.

لا ينجرف رئيس رابطة الأساتذة حنا غريب مع تيار التفاؤل. اذ «لا يوجد أي شيء ملموس، كل ما لدينا وعود». ويستغرب غريب عدم اطلاع المعلمين على مضمون الصيغة الجديدة لسلسلة الرتب والرواتب قبل ارسالها الى مجلس الوزراء: «نحن اصحاب العلاقة، وبالتالي لماذا تهرّب السلسلة الى مجلس الوزراء قبل معرفة ملاحظاتنا؟». ويستنتج غريب أن هناك ما يثير غضب المعلمين في القانون المقترح، «ناقزنا قلبنا، لو كان مضمون اقتراح القانون يرضينا لكنا أول العارفين». وبناءً على «النقزة»، أعلنت الرابطة الاضراب العام والاعتصام في ٢٦ نيسان رفضاً لمماطلة المسؤولين ولمطالبتهم بترجمة وعودهم الى قرارات.

ويشرح غريب أن عدد المعلمين في ملاك المدارس الرسمية هو نحو ٣٠ ألفاً، اضافة الى زهاء ١٢ الف متعاقد، وهؤلاء لم يستفيدوا من زيادة على الأجور أو تصحيح في درجاتهم، ويضاف اليهم العاملون في القطاع العام من اداريين ونحو ٣٥ ألف عامل في المصالح المستقلة من مياه وكهرباء وغيرها. كل هؤلاء يريدون «الزودة» وتصحيح أوضاعهم الوظيفية. ويضيف غريب: «ليزيدوا الضرائب على اصحاب الريوع ويدعموا الرواتب والاجور، إنه الحل الوحيد لعدم خلق مشكلة في الخزينة العامة، ولتحقيق جزء بسيط من العدالة الاجتماعية».

وبين التشاؤم والتفاؤل، يترقب موظفو القطاع العام وعماله قانونهم. «الزودة» في يد حكومة «النيران الصديقة» التي يقذفها كل فريق على الآخر. حكومة، لم تحقق حتى اليوم أياً من وعودها.

كتبت رشا أبو زكي في جريدة الاخبار
العدد ١٦٨١ الاربعاء ١١ نيسان

موسى فريجي: توفير فرص العمل.. وليس في فرض أجور

منذ الاستقلال وحتى اليوم ظلّت مهمّة تدخّل الدولة في أجور العمال والموظفين منوطة بوزارة العمل. فكانت تحدّد الحدّ الأدنى للأجور والزيادات المفروضة على شطور الرواتب التي تزيد عن الحدّ الأدنى. من الطبيعي أن القطاع العام كان يتقيّد بهذه الحدود. لكن من المؤكد أن جزءاً كبيراً من القطاع الخاص لم يتقيّد بل كان يعتمد على التوافق بين ربّ العمل والعامل أو الموظف برضى الطرفين.

إن معظم دول العالم المتقدّمة اقتصادياً تُحدّد الحد الأدنى للأجور وتترك الأجور التي تزيد عن الحد الأدنى لتَوافق ربّ العمل مع العامل. والحجة لديها هي أنّ للعمل سوق اسمه سوق العمل يتأثر بالعرض والطلب فلا يجوز التدخّل في تثبيته لأنّ تثبيته يعني إرغام ربّ العمل على دفع أجر قد لا يستحقه العامل أو قد لا يقدر ربّ العمل على تحمّله، بينما بالمقابل لا يمكنه إلزام العامل بالعمل بذات الأجر المفروض على ربّ العمل لأنّ للعامل الحق بترك العمل حينما يشاء.

تنطلق فكرة تحديد الحد الأدنى للأجر من مفهوم الحد من الفقر ومنع استغلال الفقراء. وهذان سببان وجيهان يبرّران اعتماد الحد الأدنى للأجور بقوانين أو مراسيم. أما مبدأ تحديد زيادات للأجور سواء كانت زيادات على الشطور أو نسب مئويّة على الأجر فهي بالواقع تدخُّل في كلفة إنتاجية العامل أو الموظف، وبالتالي كلفة الإنتاج للسلع والخدمات خاصةً في سوق مفتوح للمنافسة الحرّة ولبقاء الأفضل.

يدخل في لبنان كل سنة ما يزيد عن خمس وعشرين ألف طالب للعمل جلّهم من حملة الشهادات أي ممّن يتطلّبون أجراً يزيدُ عن الحد الأدنى للأجور. يستوعب القطاع العام من هؤلاء ما يُوازي أو ما يزيد قليلاً جداً عن عدد المُحالين الى التقاعد. أمّا الأكثريّة فعلى القطاع الخاص استقبالهم وإلاّ فالهجرة المؤقتة أو الدائمة هي سبيلهم.

دافع معظم رؤساء الوزارات ووزراء الماليّة والاقتصاد منذ الاستقلال حتى يومنا هذا عن هجرة الجيل الجديد لأنّه يوفر مصدراً من مصادر الدخل ولو غير المنظور يغطي جزءاً يَسيراً من العجز ويمنع الشلل الاقتصادي. لكن خَفِي عن هؤلاء المسؤولين أنّهم بذلك يشجعون بقاء لبنان بلداً مُستهلكاً بين الدول ما دون النامية ولن يكون بمقدوره أن يتطوّر تدريجياً الى دولة نامية ثم الى دولة صناعية بغياب الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية جنباً الى جنب مع القطاعات الخدماتية.

هجرة الجيل الجديد إذاً هي هجرة قسريّة لعدم توفر فرص العمل لهم. وفرص العمل غير مُتاحة لأنّ القطاع الخاص لا يرى جدوى كافية من الاستثمار وخاصةً في القطاعات الإنتاجيّة زراعيّةً كانت أم صناعيّة. وسبب عدم الجدوى هذه تعود الى المنافسة الحادة التي يُواجهها من المُنتجات الزراعيّة والصناعيّة المستوردة. تعود قدرة المستوردات على منافسة الإنتاج المحلي غالباً لسياسة دعم كلفة إنتاجها بأشكال الدعم

المختلفة في بلدان منشأها.

من هنا نرى أن حلّ معضلة الأجور تكمن في توفير فرص العمل وليس في فرض أجور لا تتناسب وكلفة الإنتاج أو الخدمات. وتوفير فرص العمل تكمن في الإستثمارات المُنتالية لاستيعاب طالبي العمل. وتشجيع الاستثمار مَنوط بوزارتي الماليّة والاقتصاد.

فعلى وزارة الماليّة أن تُعيد النظر في السياسة الجمركية للمنتجات التي تُنتج أو يمكن أن تنتج في لبنان فتحميها جمركياً. وعلى وزارة الإقتصاد أن تُعيد النظر بكل إتفاقيات التبادل التجاري الحر الثنائيّة منها والجماعية وتوقف التفاوض للإنضمام الى منظمة التجارة العالمية. تجدر الإشارة هنا الى أنّ العجز التجاري في لبنان قد وصل عام ٢٠١١ الى ١٦ مليار دولار حيث قيمة المستوردات قد بلغت ٢٠،١٥٨ ملياراً بينما قيمة الصادرات بلغت ٤،٢٦٥ مليارات دولار.

من شأن الإجرائين المنوطين بوزارتي المالية والاقتصاد أن يشجّعا تحريك الإستثمارات في لبنان وبالتالي خلق فرص العمل لطالبيها ويُريحا بذلك وزارة العمل لأنّ فرص العمل قد توفرت وباتت علاقة ربّ العمل بالعامل منوطة بالعرض والطلب وليس بالفرض الذي يخلق الخلاف بين الهيئات الاقتصادية والهيئات العُمّالية ويزيد من هذه الهوّة بين مَطالب العمال وقدرة أرباب العمل.

الخبير الزراعي والاقتصادي
المهندس موسى فريجي

تصحيح قنوات التوزيع... والتمويل

ينظر كثيرون إلى السياسات الاجتماعية وبرامج الدعم الواسعة بعيون الريبة، لأنها عالية الكلفة ومعرّضة أكثر من غيرها لسوء الاستخدام. ويلمّح أنصار الحياد الحكومي إلى وجود تضارب أكيد بين الأهداف الاجتماعية التي تدور مدار لجم التفاوت وإشباع الحاجات الأساسية وبين الأهداف الاقتصادية والمالية ـــ النقدية المعنية بزيادة النمو وخفض العجز وضمان كفاءة عمل الأسواق. وإذا صح وجود مثل هذا التضارب، فسيجد واضعو السياسات أنفسهم ملزمين بالمفاضلة بين أهداف وأهداف: بين تنشيط الاقتصاد وتحرير الأسواق ولجم التضخم وزيادة حجم التجارة وتعزيز الاستثمارات الخارجية وتقليص العجز المالي ... من جهة؛ وبين خفض الفقر، والحد من تقلبات السوق لحماية الفئات الضعيفة، وزيادة الأجور، وتضييق فجوة التباين في الدخول وتحسين مستوى العدالة الضريبية ... من جهة أخرى. وحتى لو تكاملت سلّتا الأهداف هذه، تظل نسب النمو المرتفعة عند هؤلاء البيئة المؤاتية لتحسين أحوال السكان، ونقطة البدء في أي مسعى لتحسين معيشة طبقاتهم المختلفة.

هذا يضعنا في مواجهة السؤال التقليدي: هل على استراتيجيات التنمية أن تعتني بزيادة الدخل الوسطي لعموم المواطنين، أم عليها أن تهتم على نحو خاص بالواقعين تحت خط الفقر، فترفع مداخيلهم بمعدلات أعلى من الزيادة العامة؟ وبغض النظر عن الإجابة، إن أي مفاضلة على نحو ما هو مذكور مفاضلة زائفة. فالتخلص من الفقر بأشكاله المختلفة وخفض أعداد المحرومين، هو من ناحية هدف بديهي للتنمية، وهو من ناحية ثانية شرط لا غنى عنه لأي سياسة تدمج بين النمو القوي والتوزيع المنصف. وبتعبير آخر، إن رسم استراتيجية ناجحة للتقدم الاقتصادي لا يمكن أن تتم إلا إذا أخذت بعين الاعتبار التحديات والأزمات المطروحة داخل مثلث الفقر ــ النمو ــ عدم المساواة في الوقت نفسه.

في الماضي، كان هناك شبه اتفاق بين الباحثين ومديري السياسات الحكومية على أن النمو ينعكس تلقائياً على عموم الناس، بمن فيهم الفقراء ومحدودو الدخل، ويمر هذا التأثير الإيجابي كما تظهر تجارب عدة، من خلال قنوات مختلفة، كتقلص اختلالات سوق العمل، وزيادة الإنتاجية وإعادة التوازن ما بين عوائد الإنتاج. هذا فضلاً عن أن النمو والازدهار الاقتصاديين يزيدان قدرة الدول والمجتمعات على تحمل التكاليف والمخاطر المترتبة على تغيير طرق إدارة الاقتصاد وإصلاح السياسات الكلية.

لكن الرؤية المهيمنة منذ أواسط التسعينيات صارت تنظر لهذه التأثيرات من منظار مختلف إلى حد ما، فالسياسات الاجتماعية الهادفة إلى تحسين عمليات التوزيع بين الفئات الاجتماعية والقطاعات وعوامل الإنتاج المختلفة، لا تتأثر بالنمو الاقتصادي بقدر ما تؤثر فيه، بل إن هدف تقليص الفجوات الاجتماعية صار حسب هذه الرؤية عاملاً أساسياً من عوامل تنشيط النمو، ما يعطي السياسات الاجتماعية أهمية مضاعفة، فهي لا تحقق أهدافها الخاصة فحسب، بل باتت شرطاً من شروط تحقيق الازدهار وزيادة حجم الاقتصاد.

تفسر إحدى الفرضيات العلاقة السببية بين المساواة والنمو انطلاقاً مما يجري في أسواق الائتمان، حيث يؤثر التفاوت في توزيع الثروات سلباً على عمل هذه الأسواق. فالأثرياء الذين يملكون ما يكفي من الأصول (التي يحولونها إلى ضمانات لقروضهم ساعة يشاؤون)، تحظى مشاريعهم بتمويل رخيص نسبياً، أما الفقراء الذين لا يملكون، فهم مضطرون إلى الاقتراض بفوائد عالية. يطلق الأغنياء إذاً استثماراتهم وتتعطل فرص الاستثمار الأخرى، بسبب تجاوز كلفة التمويل العائد على الاستثمار، والنتيجة: نمو فعلي أقل من النمو الممكن ومزيد من الطاقات المعطلة.

تؤدي أسواق المال دوراً مركزياً في تحريك النشاط الاقتصادي، وتزيد فعاليتها كلما اتسعت بقعة التمويل. وهذا ما لا يحدث في لبنان. ففي خضم انشغالنا بتعداد المليارات الإضافية التي تستقبلها المصارف اللبنانية ومقارنتها باحتياجات الخزينة، بتنا نتساهل في تقويم أوضاع سوق الائتمان، ونغض النظر عن العيوب التي تشوبها وتمنعها من القيام بوظيفتها التوزيعية والتنموية على أحسن وجه. ولنلاحظ، مستندين إلى الفرضية أعلاه التي تربط بين عدم المساواة ونقص التمويل، أن العديد من القيود غير المعلنة تكبل القطاع المالي والمصرفي في لبنان، وتحد من قدرته على إدخال مزيد من الزبائن إلى أسواق التمويل. وفي حين يستحوذ ما يزيد على اثنين بالألف من المقترضين على أكثر من ثلث التسليف المصرفي، يضطر الباقون إلى دفع فوائد مرتفعة والموافقة على شروط مجحفة للنفاذ إلى التمويل المصرفي. لا يؤثر سوء توزيع الموارد والثروات والأصول بين اللبنانيين على التوازنات الاجتماعية والمناطقية وحدها، بل يجعل السوق المالية قناة غير مناسبة لتخصيص الموارد ولضخ الأموال على نحو متوازن في أوردة الاقتصاد. أوضح دليل على ذلك هو تدخل الدولة في سوق الإسكان عبر دعم الفوائد، الذي أدى إلى توسيع نطاق التمويل المصرفي ليغطي ٣٠٪ من الطلب الداخلي على المساكن. هذا مؤشر واضح على حجم الفرص التي تهدر في القطاعات الأخرى (المنتجة خصوصاً)، والتي يمكن أن تتضاعف إذا اتسع مجال التمويل ونالت الأنشطة الاقتصادية نصيباً من التسليفات المصرفية يتناسب مع طاقاتها الكامنة، وليس مع حصتها من الناتج التي تتأثر بشح التمويل وارتفاع كلفته (الزراعة مثلاً).

إن تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية وإصلاحها لا يتمان إلا في فضاء ثلاثيّ الأبعاد. قطاع التمويل المصرفي هو ذلك البعد الثالث الذي يستحق مزيداً من الاهتمام، لكن مع شيء من التصحيح والمراجعة التي لم يفت أوانها بعد.

رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
عبد الحليم فضل الله - الاخبار ١٠-٣-٢٠١٢

تأبين الشهيد عمران كيلاني المقدمي بقفصة في تونس

أقيم يوم الاثنين ٩-٤-٢٠١٢ بدار الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة في تونس موكب تأبين الشهيد عمران المقدمي حضرته أعداد كبيرة من المواطنين والمواطنات ونقابيون وممثلون عن الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني في تونس وأفراد عائلته.

وتمت خلال هذا الموكب الذي حضره أيضا وفدان من فلسطين (عدنان يوسف) ولبنان على رأسهم ممثل اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان ورئيس جمعية الاسرى والمحررين عطاالله حمود ، تلاوة الفاتحة على روح الشهيد عمران المقدمي الذي استشهد يوم ٢٦ أفريل ١٩٨٨ على اثر عملية فدائية استهدفت جيش الاحتلال الإسرائيلي باصبع الجليل شمالي فلسطين كرد على اغتيال أبي جهاد بتونس يوم ١٦ أفريل من نفس العام.

وبين عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل سمير الشفي أن الشهيد عمران المقدمي الذي "امن بوعي وطواعية بان الحياة لا قيمة لها أمام الأرض والحرية يعود إلى مسقط رأسه بقفصة في اليوم الذي يحتفل فيه الشعب التونسي بعيد الشهداء".

ولاحظ عدنان يوسف موفد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي انخرط فيها الشهيد عمران المقدمي انه تم "الاحتفاء بالشهيد عمران المقدمي ثلاث مرات الأولى كانت سنة ١٩٨٨ حين روت دماءه ارض فلسطين ودفن بها والمرة الثانية حين حررت المقاومة اللبنانية رفاته من جيش الاحتلال وتسلمته سنة ٢٠٠٨ في عملية لتبادل الأسرى والمرة الثالثة حين تسلمته تونس أمس الأحد بطلا وشهيدا".

وقال رئيس الجمعية اللبنانية للأسرى والمحررين في السجون الاسرائيلية ومسؤول ملف الأسرى والمعتقلين عطاء الله محمود من جهته انه رافق رفات الشهيد من بيروت إلى تونس محملا برسالة من المقاومة اللبنانية إلى الشعب التونسي الأبي شعب الثورة والشرارة التي انطلقت في كل البلدان العربية.

وردد الحاضرون النشيد الوطني والشعارات والهتافات المنادية بتجريم التطبيع وبالوفاء للشهداء رافعين العلمين التونسي والفلسطيني وصور الشهيد عمران المقدمي.

وتم اثر ذلك نقل رفات الشهيد إلى مقبرة سيدي المقدم بمدينة القصر حيث وري الثرى.

حفل تأبين وداعي للشهيد التونسي عمران كيلاني المقدمي...

ام الشهيد: سلامي الى السيد حسن نصرالله

أقيم حفل تأبين وداعي للشهيد عمران المقدمي الشهيد التونسي الذي سقط شهيدا في صفوف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في عملية بطولية في شمال فلسطين ردا على اغتيال القائد ابو جهاد الوزير في تونس ادت الى مقتل الجنرال صموئيل اديف قائد كتيبة غفعاتي و ٨ من جنوده. والذي اطلق سراح جثمانه في عملية تبادل الاسرى الاخيرة. وقد نظم الاحتفال بالتعاون بين حزب الله والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والاتحاد التونسي للشغل. في

قاعة مستشفى الرسول الاعظم في الضاحية الجنوبية.

حضر الاحتفال السفير التونسي محمد بلوط والسفير الفلسطيني اشرف دبور وعلي فيصل على رأس وفد كبير من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وشقيق الشهيد رشيد كيلاني وامين سر فصائل م.ت.ف فتحي ابو العردات ووفد من الاتحاد التونسي للشغل واتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان وممثلين عن الفصائل الفلسطينية والاحزاب اللبنانية والاتحادات واللجان الشعبية والمؤسسات الاهلية وحشد من ابناء مخيمات بيروت.

وقد تحدث في الاحتفال سفير تونس محمد بلوط الذي اكد وقوف الشعب التونسي الى جانب الشعب الفلسطيني وحيا الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الله والشعب الفلسطيني الذي يواصل نضاله من اجل انهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وقال ان الدم التونسي امتزج بالدم الفلسطيني تعبيرا عن وحدة الشعوب في مواجهة الاعداء ومن اجل حرية فلسطين واستقلالها.

ثم تحدث علي فيصل عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مؤكدا على ان الشهيد عمران كيلاني هو شهيد الشعب الفلسطيني وشهيد تونس والامة العربية واحرار العالم مشيدا بدور الشعب التونسي في دعم نضال الشعب الفلسطيني خاصة بعد ان احتضن قيادة الثورة بعد اجتياح ٨٢، فشعب تونس قدم انبل اشكال الدعم ، حينما سقط الشهيد عمران كيلاني شهيدا في صفوف الجبهة والثورة ردا على اغتيال اسرائيل للقائد ابو جهاد الوزير. ان سقوط الشهيد المقدمي هو تعبير ساطع على ان فلسطين هي قضية العرب واحرار العالم وهي القضية المركزية التي يجب ان يحشد من اجلها كل الطاقات العربية والعالمية لانهاء الاحتلال الاسرائيلي والضغط على الولايات المتحدة الامريكية للاستجابة للحقوق الفلسطينية عبر اقامة الدولة للفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس على كل الاراضي التي احتلتها عام ٦٧ وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين. واكد على ان الوفاء للشهداء يكمن في انهاء الانقسام واستعادة الوحدة واستكمال مسيرة المقاومة والانتفاضة كخيار استراتيجي باعتباره اقصر الطرق لتحرير الاسرى وتحرير الارض والشعب ونيل الحقوق الوطنية الفلسطينية. وشكر المقاومة اللبنانية والسيد نصر الله على تحرير الاسرى ورفاة الشهداء ودعم الشعب الفلسطيني ومقاومته.

ثم تحدث شقيق الشهيد رشيد كيلاني الذي قال انها لحظة تختلط فيها كل المشاعر ولكن الشعور الثابت هو ان شهيدنا كان محطة وفاء شعب تونس لشعب فلسطين فالدم العربي واحد ولن نبخل بالعطاء والدعم حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من بناء وطنه الحر السيد المستقل ووجه تحية من والدة الشهيد للسيد نصرالله وللمقاومة اللبنانية والجبهة الديمقراطية لما بذلوه من اجل عودة رفاة الشهيد عمران كيلاني.

كلمة الاتحاد التونسي للشغيلة القاها قاسم عفية الذي حيا فيها الشعب الفلسطيني على كفاحه واحتضانه للشهيد كيلاني معتبرا ان

سقوط ابن تونس في فلسطين مفخرة لنا ولكل الشعوب العربية وكل حر في هذا العالم.

وأختتم الاحتفال بكلمة حزب الله التي القاها الحاج محمد صالح عضو المجلس السياسي لحزب الله الذي قدم التحية باسم السيد حسن نصر الله والمقاومة لعائلة الشهيد مشيرا الى ان استعادة رفاة الشهيد يمثل اقتدار المقاومة التي انتصرت في تموز لانها السبيل الوحيد لتحرير الارض والانسان واكد على ان دعم المقاومة في لبنان للمقاومة الفلسطينية وشعب فلسطين معلم ثابت لا نحيد عنه ولذلك فهي مستهدفة الان من امريكا واسرائيل وهي ستخرج من كل مواجهة اقوى مما كانت. وحيا الشعب التونسي وعائلة الشهيد على وقوفه الى جانب المقاومة في لبنان وفلسطين لان القضية الفلسطينية هي قضية كل عربي ومسلم وحر في العالم.

وعاهد الشهداء الاستمرار في مسيرة المقاومة حتى نيل الشعب الفلسطيني حقوق وتحرير ما تبقى من ارض الجنوب.

عيد العمال

الأول من أيار – عيد العمال العالمي

ذكرى وذاكرة ومهمات نقابية عمالية

يحتفل عمال لبنان كما عمال العالم أجمع بالأول من أيار كما كل عام بهذه الذكرى الغالية على قلوبهم.

ولعل مضي قرن كامل وفوقه عقدين من الزمن جعلت الكثير من الناس ومنهم العمال تجهل العناصر الأساسية التي كانت في أساس هذا الحدث التاريخي ولعل ذلك أيضاً ما تسبب ببعض اللغط حول إصرار البعض على تسمية هذا اليوم عيداً للعمل بدلاً من كونه عيداً للعمال!!.

أحداث شيكاغو

كانت الثورة الصناعية في ذروة نهوضها والمنافسات الرأسمالية الحادة على كميات الانتاج في اوجها لكنه يوم العمل كان في الغالب يجاوز الاثنتين عشر ساعة فيبدأ قبل طلوع الشمس ولا ينتهي حتى بعد غروبها وكانت الأجور لا تكاد تسد ثمن الحاجات الاساسية للبقاء ولا ضمانات من أي نوع.

تحرك النقابات الأميركية

كان ذلك الوضع مدعاة إجتماعات مكثفة ومتواصلة للمنظمات النقابية الأميركية حيث اتخذت في ضوئها قرار على المستوى النقابي الوطني بالمطالبة بتحديد يوم العمل بثماني ساعات فقط وذلك في العام ١٨٨٤ . لم تستجب السلطات الاميركية ومنظمات أصحاب العمل لمطلب النقابات ما دعا الأخيرة الى تنظيم سلسلة تظاهرات كان أبرزها التظاهرة التي نظمت في الأول من أيار عام ١٨٨٦ في مختلف المدن الاميركية إلا أن السلطات واجهتها بعنف شديد فجرح من جرح واعتقل من اعتقل بالمئات من العمال والنقابيين على أيدي الشرطة.

في الرابع من أيار من العام نفسه أي بعد ثلاثة أيام ردت النقابات الاميركية بتنظيم تظاهرة كبرى انطلقت من حي "هاين ماركت"الشعبي في مدينة "شيكاغو" حصلت خلالها مواجهات دامية والقاء قنبلة على قوى الأمن فاعتقل العديد من النقابيين وبعد محاكمات سريعة ومشبوهة جرى إعدام ٤ من النقابيين بتهمة الاعتداء بالسلاح الناري على رجال الشرطة.

تشاء العناية الالهية أن مسؤولاً كبيراً في الشرطة وعن تلك الاحداث عينها تعرض لمرض عضال جعله يقف أمام رجل دين معترفاً بأنه هو نفسه من نظم عملية إلقاء القنبلة على رجال الشرطة من خلال عملائه السريين الذين كان قد دسهم في التظاهرة.

دفع ذلك الاعتراف الخطير عام ١٨٨٩ رجل الدين أن يرى من واجبه إعادة الاعتبار للحق والعدالة فأذاع اعترافات الرجل ما أحدث خضة

كبيرة تجاوزت الولايات المتحدة الى البلدان الاوروبية كافة والغربية منها على وجه الخصوص.

عام ١٨٨٩ إجتمعت المنظمات النقابية الاوروبية في باريس وقررت إحياء ذكرى النقابيين الذين أعدموا ظلماً وذلك بتحديد يوم الأول من أيار يوماً لإحياء تلك الذكرى ويوماً للتضامن بين عمال العالم وعيداً خاصاً بهم. وقد احتفلت فرنسا رسمياً لأول مرة بالأول من أيار عام ١٨٩٠ ثم كرت السبحة وبدأت منذ ذلك التاريخ دائرة الدول المعترفة تتسع حتى يومنا هذا.

الأول من أيار في لبنان

يجمع المؤرخون اللبنانيون على ان مجموعات من العمال كانت تحتفل منذ العقد الأول من القرن العشرين بهذا اليوم بشكل سري وأحياناً علني في بعض بساتين بيروت أحياناً وعلى الشاطىء أحيانا أخرى.

على أن الاحتفال الأبرز والموفق أقيم في قاعة سينما "كريستال" في بيروت عام ١٩٢٥ بدعوة من حزب البعث وشارك فيه عدد واسع من الشخصيات السياسية والثقافية من أبرزها يومها الشاعر الكبير الياس أبو شبكة الذي ألقى قصيدة مأثورة في تلك المناسبة. وقد استمرت الاحتفالات سنوياً بأشكال مختلفة كانت تقيمها بشكل خاص "جمعية عمال التبغ في

بكفيا" الى ان دعا الاتحاد العام لعمال لبنان عام ١٩٤٥ للاعتراف بهذه الذكرى في سياق مطالبته بإقرار قانون للعمل الذي أقر فعلاً عام ١٩٤٦ من دون الاعتراف بالأول من أيار والذي اعترف فيه لاحقاً كعيد للعمال وعطلة رسمية عام ١٩٥٩ لكن تحت صيغة "عيد العمل"!!.

لماذا العمل وليس العمال؟

السياق التاريخي لنشأة هذه الذكرى لا يحتمل أي التباس لا لجهة الهوية العمالية والنقابية ولا لجهة الواقعات التاريخية فهي تحديداً ذكرى شهداء من العمال والنقابيين سقطوا في ذروة الصراع حول شروط العمل وعلى وجه التحديد من أجل تكريس يوم عمل من ثماني ساعات لا نزال نحصد ثماره حتى يومنا هذا.

كانت تسمية هذه الذكرى بعيد العمل رسمياً فضلاً عن حالة إنكار وتنكر للتاريخ تضمر موقفاً لا يتعرف بالنضالات العمالية والنقابية وهو موقف متعسف يصر على عدم الاعتراف بالآخر.

نادرة هي الدول التي لا تزال تطلق على هذا اليوم عيد العمل لكن ذلك لم يغير شيئاً في كونه عيداً عالمياً للعمال وإذا كان صحيحاً " وهو صحيح"قول السيد المسيح أن "السبت وجد في خدمة الانسان وليس الانسان في خدمة السبت" فالصحيح أيضاً ان العمل وجد بجهد الانسان ولخدمته ليس العكس.

أخيراً :عن الأول من أيار لم يكن ولا هو اليوم عيداً تقليدياً او يوم عطلة مدفوعة الأجر فقط لا عند النشطاء من العمال ولا عند النقابيين بمواقعهم ومسؤولياتهم المختلفة.

فمن أصغر لجنة نقابية وأحدث نقابة او إتحاد مهني أو قطاعي او مناطقي وصولاً الى الاتحاد العمالي العام تفرض هذه الذكرى بمعانيها النبيلة والنضالية أن يكون الأول من أيار يوم تأمل ويوم جردة حساب لعام مضى ،يوم يعاد فيه فحص الخطة النقابية وتقييم النجاحات والاخفاقات والسياسات النقابية والبرامج والتحالفات والالتفات الى الوضع التنظيمي في مستوياته كافة ، فضلاً عن الانتباه الى آليات اتخاذ القرار والاحتكام الى الهيئات واحترام المعايير الديمقراطية من القمة الى القاعدة وبمختلف المستويات.

إنه بمعنى آخر إمتحان دائم وتقييم مستمر للمنظمة النقابية الديمقراطية واستقلاليتها وفعالية تمثيلها لهذا القطاع أو ذلك باتجاه تحقيق الاهداف والغايات والمصالح العليا وحقهم بالعمل اللائق والحياة الكريمة.

فهل تقوم منظماتنا النقابية بهذه المهمة أو هذا الواجب؟

هو سؤال سنحاول مقاربته في العدد القادم .

إسماعيل بدران

وهل للعيد من فرحة ؟

هل كوفئتم في عيدكم كما يجب أيها العمال..؟
هل أُنصفتم بعدالة دولتكم الموقرة..؟
هل أعطيتم حقاً مشروعاً مسلوباً من حقوقكم..؟

أشك في ذلك كله وأعلم يقيناً أنَّ حقاً مشروعاً لا يمكن أن يُنال إلا من خلال تحرككم الفعّال بإسماع أصواتكم لمن يلزم من جبابرة أصحاب القرار والمقامات الرفيعة... وبطرح السؤال مجدداً كما في الماضي البعيد القريب... هل واسيتم العمّال بمكافأة أو هدية تليق بهم في يوم عيدهم حيث لم يتوانوا لحظة واحدة عن خدمتكم وخدمة وطنهم؟ فالزيادة التي اقّريتموها واتحفتمونا بها أين اصبحت؟ وأين أصبح الضمان الصحّي والإجتماعي..؟

فهل من يجيب العامل في يوم عيده وفرحته التي لم تكتمل بسبب الغلاء الفاحش الذي لا يتوقف عند حدود ...؟ ففي يوم عيدكم الميمون عمال لبنان نعتذر لكم وبالنيابة عن حكومتنا "الفاضلة" والحريصة على حقوقكم المهدورة لهدايا العيد.

وكل عام وأنتم بخير

أمين سر نقابة عمّال بلديات بعلبك – الهرمل
حسين عثمان – أبو أيمن

عيون على العدو

الكاتب جدعون ليفي

حرب ثقافة في إسرائيل

إن من يقول إن الحديث عن عدد من القوانين لا أهمية لها، يُضلل؛ ومن يزعم أن الحديث عن إجراء يمكن عكسه يُحيّر؛ ومن يُسكن النفوس قائلاً إن الحديث عن موجة عابرة يُسيرنا في التيه. بل إن من يعتقد أن الحديث فقط عن محاولة لتغيير النظام يضل في الأوهام. إن ما يجري إزاء أعيننا الآن هو ح ـ ر ـ ب. ففي هذا الخريف نشبت حرب ثقافة في إسرائيل لا أقل من ذلك وهي تشتعل في جبهات أوسع وأعمق كثيراً مما يبدو للناظر. وليس الموجود في دائرة الفعل هو نظام الدولة فقط الذي هو أمر مصيري أيضاً بل الحديث عن صورة إسرائيل. إن مناهج حياتنا توشك أن تتغير من الولادة إلى الموت. ولهذا قد تصبح هذه المعركة الأكثر مصيرية في تاريخ الدولة منذ كانت حرب الاستقلال.

علمنا دائماً أن بضع سني هدوء أمني قد تزعزع المجتمع في إسرائيل. فما إن يزول التهديد الخارجي حتى توشك الدروس الدقيقة أن تتفرى: فحينما تصمت المدافع تنطلق الشياطين. لكنه لا أحد تنبأ بطوفان الشياطين هذا أن تندفع بمرة واحدة في مجالات كثيرة. إن الهجوم على النظام القائم هو هجوم شامل في جميع الجبهات وهو تسونامي سياسي وطوفان ثقافي وزلزال اجتماعي وديني نحن في أوله فقط. والذين يقولون إن الحديث عن مبالغة قد يُنومونكم. فالهزائم والانتصارات التي قد سجلت تبت أمر ما يأتي بعد: وسيكون لنا في نهايتها بلد مختلف. إن ادعاء أننا ديمقراطية غربية مستنيرة يُستبدل به بسرعة مخيفة واقع مختلف لدولة دينية وجاهلة وأصولية وعنصرية وقومية وظلامية. لم نأمل اندماجاً كهذا في المنطقة.

إن الهجوم المتعدد الأذرع الأهوج ينجح بصورة جيدة. وهو موجه على النساء والعرب واليساريين والأجانب والجمعيات والصحافة وجهاز القضاء وكل من يقفون في طريق الثورة الثقافية. من الموسيقى التي نستمع إليها إلى برامج التلفاز التي نشاهدها؛ ومن الحافلة التي نسافر فيها إلى الجنازة التي نشارك فيها ـ كل شيء يوشك أن يتغير. فالجيش الإسرائيلي يتغير والمحكمة تتزعزع ومكانة المرأة تُرجم بالحجارة والعرب يُدفعون إلى ما وراء الجدار ومهاجرو العمل إلى معسكرات تجميع. إن إسرائيل تنطوي بين أسلاك شائكة وأسوار وكأنها تقول ليذهب العالم إلى الجحيم.

ليست يد واحدة هي التي تطبخ هذا السم الفوار، فإن أيدي كثيرة تقلب الثورة لكن لها جميعاً قاسم مشترك هو الطموح إلى إسرائيل أخرى، غير غربية وغير مفتوحة وغير حرة وغير علمانية. إن اليد القومية تسن القوانين المعادية للديمقراطية والفاشية الجديدة، واليد الحريدية تضعضع سلوك الفرد ومساواة المرأة، واليد العنصرية تعمل على مجابهة غير اليهود، واليد الاستيطانية تزيد في تعزيز قبضتها على إسرائيل في الداخل أيضاً، ويداً أخرى تقلب في التربية والثقافة والفن.

لم نعد نرى الغابة من كثرة الأشجار، والغابة كثيفة ومظلمة. خذوا مثلاً صحيفة أول أمس. استعرضت صفحات صحيفة «هآرتس» الإخبارية عدداً من هذه الأشجار العفنة: إن عشرات من المشاغل في سدروت التزمت أن تستعمل عمالاً بلباس محتشم؛ والانتخابات في مئه شعاريم مفصولة، وطلب إلى العمال العلمانيين في القدس أن يعتمروا القبعات الدينية، وتحولت مدرسة بلماح في كرمئيل إلى مدرسة دينية ومدراس؛ وتمييز الطالبات الشرقيات في القدس وموديعين العليا وبيتار العليا وبني براك؛ واشترطت التخفيفات الضريبية بإلغاء الاستكمال للأطباء الفلسطينيين؛ وخطة حكومية جديدة لمحاربة المتسللين وفي النهاية: أحل وزير الخارجية وباء الانتخابات البوتينية في روسيا.

في ١٩٤٨ نشأت دولة وفي ٢٠١١ نشبت المعركة على صبغتها التي لم تُصغ وتبلور نهائياً قط. وبين هاتين السنتين تزعزعت الدولة بين أمواج هجرة وحكومات مختلفة وتوجهات متناقضة أثقلت عليها جميعاً الحروب. ونشأت فيها جزر مختلفة عدد منها جميل وكان يبدو أحياناً أنه تنشأ هنا دولة مفتوحة ومستنيرة ويوشك هذا الإيمان أن يتحطم الآن. تولى اليمين الحكم منذ زمن في الحقيقة، لكن تعوزه الثقة بالذات كي يمنع هذا الهجوم المصيري. لكن الآن في سنته الـ ٣٥ في الحكم وفي سنة الدولة الـ ٦٤ يتجه إلى أن يصوغ من جديد صورتها و لم يعد يقف في وجهه أحد. إلى اللقاء بعد بضع سنين في إسرائيل الأخرى والمختلفة والمشوهة التي لن تُمكن معرفتها.

هآرتس ٢٠١١/١٢/١١

عزة المؤمن وكرامته

في وصايا أمير المؤمنين ومولى المتقين الإمام علي بن أبي طالب (ع) انه قال: "وأكرم نفسك عن كل دنيّة وإن ساقتك إلى الرغائب، فإنك لن تعتاض بما تبذل من نفسك عوضاً ولا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً".

ورد في الرواية عن الإمام الصادق (ع): "المؤمن أعظم حرمة من الكعبة".

وعن الإمام الباقر (ع): "إن الله عز وجل أعطى المؤمن ثلاث خصال: العز في الدنيا والدين، والفلاح في الآخرة، والمهابة في صدور العالمين".

إن الله عز وجل أعطى المؤمن العزة والكرامة، ولكن الإنسان قد تدعوه رغبة من رغباته إلى فعل ما لا يليق به تلبية لرغبته تلك، فيقع في إذلال نفسه ويضحّي بما وهبه إياه الله عز وجل، وهنا يرشدنا الإمام (ع) إلى أن ما نناله جرّاء التضحية بهذه العزة والكرامة الموهوبة من الله عز وجل لا يعادل ما نأخذه من حطام فإن من يقدم على ذلك لمغبون، لأنه يبذل الشيء الغالي والنفيس في سبيل الفاني والرخيص.

بل ورد في الرواية أن المؤمن لا ولاية له على أن يُذل نفسه في سبيل ذلك فقد ورد في الرواية عن الإمام الصادق (ع): "إن الله فوّض إلى المؤمن أموره كلها، و لم يفوّض إليه أن يكون ذليلاً، أما تسمع الله تعالى يقول: [ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون]. المنافقون ـ ٨

فالمؤمن يكون عزيزاً ولا يكون ذليلاً، إن المؤمن أعز من الجبل، لأن الجبل يُستغل منه بالمعاول، والمؤمن لا يُستغل من دينه شيء.

وعنه (ع): "المؤمن إذا سُئل أسعف، وإذا سأل خفّف".

موجبات العزة

أ ـ طاعة الله:

عن الإمام الصادق (ع): "من أخرجه الله من ذل المعاصي إلى عز التقوى، أغناه الله بلا مال، وأعزه بلا عشيرة، وآنسه بلا بشر".

ومن الطاعة التسليم لله عز وجل فيها أمر ونهى، وقد نُهي المؤمن عن إذلال نفسه وإذلال النفس إما أن يكون لأجل الحاجة إلى المال، أو إلى العشيرة أو إلى الصداقة والرفقة، فلو أطاع الله لسلك في هذه الثلاثة سُبل الطاعة فكان عزيزاً فيها.

وهذا ما يمكن أن يستفاد من الرواية عن أمير المؤمنين (ع): "إذا طلبت العزّ فاطلبه بالطاعة".

ب ـ اليأس عما في أيدي الناس:

إنما يذل الإنسان نفسه لغيره من الناس متى عاش على أمل أن يجد ما يطلبه عندهم وأما لو قطع الأمل من ذلك في نفسه، وعلّق أمله بالله عز وجلّ فقط فإنه لن يلجأ إلى إذلال نفسه، ولذا ورد في الرواية عن لقمان (ع) لابنه وهو يعظه: "إن أردت أن تجمع عز الدنيا فاقطع طمعك مما في أيدي الناس، فإنما بلغ الانبياء والصديقون ما بلغوا بقطع طمعهم".

ج ـ نصرة الحق:

إن العزة هي في نصرة الحق، وأما لو تخلى الإنسان عن نصرة الحق فإنه سوف يكون مصيره إلى الذل، وقد ورد في الرواية عن الإمام العسكري (ع): "ما ترك الحق عزيز إلا ذل، ولا أخذ به ذليل إلا عز".

وعن الإمام علي (ع): "فرض الله... والجهاد عزاً للإسلام".

د ـ إكرام الناس:

إن موجبات كرامة النفس عند النفس أن يتعامل الإنسان بإكرام مع سائر الناس، فقد ورد في الرواية عن الإمام علي (ع): "إن مكرمة صنعتها إلى أحد من الناس إنما أكرمت بها نفسك وزينت بها عرضك، فلا تطلب من غيرك شكر ما صنعت إلى نفسك".

فلا ينبغي للمؤمن أن يبذل نفسه في سبيل الوصول إلى بعض الأمور الدنية، فإن بذل النفس في ذلك هو من الغبن، لأنه بذلك يبذل الغالي للحصول على الرخيص.

خبر وتعليق

هذه هي البدائل التي تطلبون

(الخبر): قال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي لوفد الاتحاد العمالي العام الذي التقاه يوم الاثنين ٢٣-٤-٢٠١٢، أنه عرض على وفد اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في اللقاء الذي سبق تأجيلهم للاضراب الذي كان مزمعا تنفيذه في ١٩-٤-٢٠١٢، عرض عليهم سعرا مخفضا للبنزين للسائقين العموميين، مقابل رفع السعر على جميع اللبنانيين، ليتم بذلك التعويض على خزينة الدولة، وقال أنه للامانة رفضوا ذلك!

التعليق: ربما كان الغرض الأساس من رواية هذا العرض والرفض، هو تيئيس قيادة الاتحاد العمالي العام، من وجود حلول لمشكلة اللبنانيين في ارتفاع أسعار المحروقات، فالموضوع لا يحتمل توخي حماسة من قيادة الاتحاد العمالي العام، والحصول منها على قبول ما لم تقبله اتحادات النقل.

هكذا وبكل بساطة بات على الاتحاد العمالي العام أن يرشد الدولة على مصادر تمويل الخزينة بدل الرسوم التي تفرضها على المحروقات، أو يؤمن لها التغطية العمالية (كما فعل في موضوع الأجور) لزيادة الرسوم عليها أكثر وقهر اللبنانيين أكثر، مقابل اعفائها من احراج مواجهة السائقين في الشارع!

كانت تستطيع قيادة الاتحاد العمالي العام أن تجيب: لسنا نحن الحكومة، وليس من واجبنا البحث عما يجب أن تبحث عنه الحكومة. ولكن يمكن لها أن تقول: إن الحكومة عارفة أكثر بدهاليز التهرب الضريبي لكبار التجار، وفساد النظام الضريبي خصوصا لجهة شموله بعدالة كبار المكلفين، ومحاباته لتجار العقارات، والفوائد المصرفية، ومستثمري الاملاك العامة البحرية والنهرية، الحكومة يجب أن تأتي الى هنا، لنرى ما تحمله للخزينة العامة من الرسوم والضرائب العادلة التي يجب أن تفرض على هذه الريوع.

على الحكومة أن تفتح ملف أصحاب الثروات العالية والمتواترة بالارتفاع سريعا، وتسألهم من أين لكم هذا.

على الحكومة أن تذهب الى تجار الماء، وهو لم يعد في لبنان قطاعا صغيرا، ففتشوا عن الضريبة والرسوم فيه لتروا ماذا يعود للدولة منه.

على الحكومة أن تحمل على تجار الدواء ومافيات المستشفيات لتضبط بجد العارف بحجم هذا القطاع العوائد المفترضة منه للخزينة العامة، طالما أنها مصرة على تركه لتجاره المستشرسين أسعارا وتزويرا، لنرى ما تحمله هذه الحملة من عوائد للخزينة.

على الحكومة أن تذهب الى تجار الخبز، المادة الاساسية في حياة المواطن لنرى ماذا يدفعه هؤلاء من ضرائب مباشرة على كل ربطة خبز يطلبون تارة تخفيض وزنها وتارة رفع سعرها، فما هو حجم الضريبة على ربح شركاء الماء وكيف تجبى.

الحكومة ادرى بأنفاق النظام الرأسمالي الحر المتوحش، الذي يفتح لحركة الانتاج والاستهلاك أكثر من مزراب هدر لمقدرات البلد، وأكثر من آلية افساد لتوازنه واتزانه المالي والاقتصادي والاجتماعي، ويكفي أن نشير الى ثنائية الترشيد والترشيق في الانفاق الحكومي، لندل رئيس الحكومة على مصادر القيادة المسؤولة لحركة الانتاج المجدي للاقتصاد في بلد كلبنان، وعلى قيادة حركة الاستهلاك بما يخدم كل قيمة اضافية توفرها عملية الانتاج، لنحفظ ماله ونستثمره في المكان الصح. الا يكفي مثلا على ذلك أن ما يحرقه لبنان من أموال غير مبررة على فاتورة المحروقات المرتفعة قياسا على عدد مواطنيه وحجم انتاجه، هو كاف لتوفير رأسمال استثماري في جوانب كثيرة خدمية واجتماعية تريح المواطن من فواتير اضافية يدفعها في السكن، والصحة، والنقل، والكهرباء، والماء، والهاتف، في ظل ما نسمعه عن مشروع قانون ايجارت مجحف، وفي ظل الامعان في تغييب النقل والانتقال العام المشترك، وفي ظل هذا الفساد المركز في مجمل الخدمات التي يجب أن توفرها الدولة للمواطن من دون ازعاج فضلا عن منّة.

يطول الكلام يا دولة الرئيس عن البدائل الظرفية التي تحتاجها خزينة الدولة للاستغناء عن سياسة الاعتماد على حرق صفيحة البنزين، وكل بديل يسهل عندما تتوفر النوايا الحسنة، أن ما تعاني منه الخزينة العامة بالاساس، وما نعاني منه نحن وانتم بالاساس، هو نتيجة حتمية لما ذهبتم اليه من سياسات اقتصادية ومالية للدولة، وتصرون عليها، نحن نقول لكم: اعطونا نظاما اقتصاديا وماليا وضريبيا عادلا، وثقة برجالات دولة لا تزور الحقائق الاقتصادية والمالية للدولة، ولا تهدر (حتى لا نقول تسرق) مالها العام، اعطونا رجالات دولة لا تهمل واجبات الدولة الاجتماعية والمعيشية تجاه شعبها، اعطونا ذلك ففيه البدائل التي تطلبون.

ومع ادراكنا ان هذا يحتاج الى نهضة وطنية سياسية واسعة، الى طبقة سياسية حاكمة تملك هذه الارادة، وحتى نبقى على الارض، ففي مطلب معالجة مشكلة المواطن ومعاناته من ارتفاع أسعار المحروقات، فلتأخذ الحكومة وقتها الذي تريد لمناقشة هذا الملف الشائك، شرط العثور على بدائل، وإن كانت من سنخ ادارتها، ولكن ترضي المواطن وتكفيه شر ارتفاع كلفة انتقاله ونقله، ولتناقش اللجان الوزارية مع الاتحاد العمالي العام شرط أن يكون النقاش بهدف الوصول الى نتيجة وليس تبريرا لعدم الرغبة بالمعالجة.

وفي مطلب تفعيل النقل المشترك، فلتبادر الدولة، لايجاد نقل عام مشترك يلبي حاجات المواطنين اللبنانين في نقلهم وانتقالهم، وليس مجرد خطوة رفع عتب في إطلاق عدد من الحافلات دون استراتيجية واضحة يطمئن معها المواطن لبديل عن انتقاله بسيارته أو نقله لانتاجه بكلفة عالية. وفروا نقلا وانتقالا عاما مشتركا ففي ذلك فتحا لكوة في جدار أزمة تبدو مستعصية وما هي كذلك.